

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-إيليزي (الجزائر)
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



أهمية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS
في إرساء مبادئ حوكمة شركات في الجزائر
دراسة استبائية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، تخصص محاسبة و جباية معمقة

إعداد الطالبين : علي صغييري / مسعود بشنب

نوقشت علنا بتاريخ : 2023/05/31

أمام اللجنة المكونة من :

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
	أستاذ	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
زوبير سعداني	أستاذ مساعد " أ "	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
	أستاذ محاضر- " ب "	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-إيليزي (الجزائر)
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



أهمية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS
في إرساء مبادئ حوكمة شركات في الجزائر
دراسة استبائية في شركات الجزائرية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، تخصص محاسبة و جباية معمقة

إعداد الطالبين : علي صغييري / مسعود بشنب

نوقشت علنا بتاريخ : 2024/...../....

أمام اللجنة المكونة من :

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
		المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
زبير سعداني	أستاذ مساعد " ب "	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
		المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2023

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة ، و الفكر المستنير ،

فلقد كان الفضل الأول في بلوغي العليم العالي والدي العزيز وأمي الغالية أطال الله في عمرهما

و إلى من أفضلها على نفسي ، و لم لا فلقد ضحت من أجلي

و لم تدخر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام عمّتي الغالية

إلى إخوتي ، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات و الصعاب

إلى أصدقائي ، و جميع من وقفوا بجواري و ساعدوني بكل ما

يملكون ، وفي أصعدة كثيرة.

أهديكم بحثي، وأدعو الله أن يحوز إعجابكم.

علي صغيري

إهداء

إلى أبي العطوف قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة، فهو من علّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى من شاركني السراء والضراء، ولم أرها عابسة يوماً..... خطيبي المخلصة.

إلى جدي من رحل عن عالمنا، وما زال دويّ نصائحه يوجهني.

إلى جميع الأقارب والأصدقاء.

إن إنّهائي عملي لم يكن ليتم لولا دعمكم، وأتمنّى أن ينال رضاكم.

مسعود بشنب

شكرو عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم
بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد .. فإننا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخرًا. ثم نشكر
أولئك الأخيار الذين مدوا لنا يد المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذنا المشرف على المذكرة فضيلة
الدكتور/ سعداني زوبير الذي لم يدخر جهداً في مساعدتنا، فقد استقبلنا أحسن استقبال كما هي عادته مع كل
طلبة العلم، وكنا نجلس معه الساعات الطوال نقرأ عليه ولا يجد في ذلك حرجاً، وكان يحثنا على البحث، ويرغبنا
فيه، ويقوّي عزمنا فله من الله الأجر، ومنا كل تقدير حفظه الله وامتّعه بالصحة والعافية ونفع بعلمه.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
I-II	الاهداء.....
III	شكر وعرفان.....
V-IV	قائمة الجداول.....
VII	قائمة الأشكال.....
VIII	قائمة الرموز والاختصارات.....
IX	قائمة الملاحق.....
أ - ت	مقدمة.....
	الفصل الأول: الإطار النظري الادبيات تتعلق بمتغيرات الدراسة
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: أدبيات النظرية تتعلق بمتغيرات الدراسة.....
03	المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات.....
05	المطلب الثاني: أسس ومبادئ الحوكمة الشركات
11	المطلب الثالث: آلية عمل نظام المعلومات المحاسبية و أهم وظائفه
12	المبحث الثاني: المعايير المحاسبية IAS- IFRS
12	المطلب الأول: المبادئ العامة لمعايير المحاسبة الدولية:
13	المطلب الثاني : النظام محاسبي مالي
13	المطلب الثالث : مضمون الكشف المالية
17	المبحث الثالث : الدراسات السابقة ومناقشتها
17	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
17	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
18	المطلب الثالث: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات
19	خلاصة الفصل.....

قائمة المحتويات

20	الفصل الثاني : دراسة استيعابية لحوكمة الشركات في الجزائر
21	تمهيد
22	المبحث الأول : الطريقة والادوات
25	المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة واختبار نموذج الدراسة
49	خلاصة الفصل.....
51	خاتمة
-	قائمة المصادر و المراجع
-	قائمة الملاحق
-	الفهرس
-	ملخص

قائمة الجداول

22.....	الجدول رقم (2-1): عينة الدراسة
24.....	الجدول رقم (2-2): ترميز مقياس ليكارت الخماسي
24.....	الجدول رقم (2-3): تصنيف الاستبيانات
25.....	الجدول رقم (2-4): مجالات المتوسط الحسابي لمقياس ليكارت مع تقييمها تعديل الترميز
26.....	جدول رقم (2-5): توزيع أفراد العينة حسب الجنس
26.....	جدول رقم (2-6): توزيع أفراد العينة حسب العمر
28.....	جدول رقم (2-7): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية
29.....	جدول رقم (2-8): توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي
30.....	جدول رقم (2-9): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المهنية
31.....	جدول رقم (2-10): تحليل صدق المقياس
32.....	جدول رقم (2-11): اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول
34.....	جدول رقم (2-12): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المحور الثاني
35.....	جدول رقم (2-13): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المحور الثالث
37.....	جدول رقم (2-14): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة حول المحور الأول
38.....	جدول رقم (2-15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة حول المحور الثاني
39.....	جدول رقم (2-16): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة حول المحور الثالث
41.....	جدول رقم (2-17): اختبار WILCOXON لإجابات أفراد العينة لأسئلة المحور الأول
41.....	جدول رقم (2-18): اختبار WILCOXON لإجابات أفراد العينة لأسئلة المحور الثاني
42.....	جدول رقم (2-19): اختبار WILCOXON لإجابات أفراد العينة لأسئلة المحور الثالث
43.....	جدول رقم (2-20): تحليل الارتباط بين المحاور
45.....	جدول رقم (2-21): جدول تحليل التباين
46.....	جدول رقم (2-22): تأثير المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) على فعالية حوكمة الشركات
47.....	جدول رقم (2-23): تأثير النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية على فعالية حوكمة الشركات
48.....	جدول رقم (2-24): تأثير متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة على فعالية حوكمة الشركات

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	توزيع افراد العينة حسب الجنس	28
(2-1)	توزيع افراد العينة حسب العمر	29
(3-1)	توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية	30
(4-1)	توزيع افراد العينة حسب الدرجة العلمية	31
(5-1)	توزيع افراد العينة حسب الشهادة المهنية	32
(6-1)	قياس صدق المقياس لعناصر المحور الاول	35
(7-1)	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المحور الثاني	37
(8-1)	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المحور الثاني	38

قائمة الاختصارات

الرقم	عبارة الاختصار	الاختصار
1	المعايير المحاسبية الدولية	IFRS
2	خدمة الاعتماد الدولي	IAS
3	برنامج البحث والتحليل الإحصائي	SPSS
4	القيمة الاحتمالية	Sig

مقدمة

تمهيد :

يعتبر توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي أمر بالغ الأهمية، حيث سعت مختلف دول العالم لتبني معايير التقارير المالية الدولية، فهناك من تبنتها بشكل كامل كما يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومنها من قامت بمقاربة أنظمتها المحاسبية مع هذه المعايير، والهدف من هذا هو تقليل الفروقات في التطبيقات المحاسبية بين مختلف دول العالم، وضمان توحيد أسس اعداد وعرض ضفاء المصداقية عليها وتعزيز قابلية مقارنة المعلومات المالية للحد من عدم تماثل المعلومات المالية والقوائم المالية، وذلك لمساعدة الأطراف أصحاب المصالح من داخل الشركة وخارجها على اتخاذ قرارات سليمة في وقتها المناسب. بمأنه تعتبر هذه المعايير عنصر المهم والاساسي في جميع المعاملات المحاسبية فيها تتحكم بحوكمة الشركات

I. الإشكالية الرئيسية للدراسة:

بناء على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية :

ما أهمية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFARS في إرساء مبادئ حوكمة شركات في الجزائر ؟

أما عن الأسئلة الفرعية فتتمثل فيما يلي :

1. هل تعتبر المعايير المحاسبية الدولية هي الركيزة الأساسية في حوكمة الشركات في الجزائر ؟
2. هل تؤثر المعايير المحاسبية في صحة حوكمة الشركات في الجزائر ؟

II. فرضيات الدراسة :

- 1- الفرضية الأولى: تأثير المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) على فعالية حوكمة الشركات.
- 2- الفرضية الثانية: تأثير النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية على فعالية حوكمة الشركات.
- 3- الفرضية الثالثة: تأثير متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة على فعالية حوكمة الشركات.

III. أهداف الدراسة:

1. إبراز الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية الدولية في تنمية حوكمة الشركات في الجزائر ;
2. إبراز دور المعايير المحاسبية باعتباره مصدر مهم للمعلومات التي تساعد في حوكمة الشركات
3. الاطلاع على ماهية حوكمة الشركات و مدى تأثيره في تسيير الشركات في الجزائر

IV. أهمية الدراسة:

- يكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة وذلك لعدة اعتبارات موضوعية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :
- الأهمية الحالية و المستقبلية التي يكتسبها الباحث و خاصتها مع التحولات التي تشهدها الشركات في الجزائر , اذا لا وجود لشركات ان لم تطور حوكمتا بتنسيق مع المعايير محاسبية الدولية

- تتمكن المؤسسة من السيطرة و الرقابة على كل هياكلها و وظائفها المختلفة بفضل المعايير المحاسبية رغم من تكلفته الغالية ;
- التعرف على ما مدى إرساء المعايير المحاسبية الدولية في حوكمة الشركات في الشركات الجزائرية ;

V. منهجية الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية بغرض التعرف على نظام المعلومات المحاسبية ودوره في اتخاذ القرارات التمويلية ، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة.

VI. حدود الدراسة:

- 1- الحدود المكانية: تم اختيار مكان الدراسة وممثل في الشركات على مستوى الوطن والجميع المكاتب المتخصصة في محاسبة
- 2- الحدود الزمنية: قدرت فترة الدراسة لسنة 2021/2023.

VII. هيكل الدراسة:

- من أجل الإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم المذكرة الى فصلين ويتمثل كمايلي :
- 1- الفصل الأول: يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات وكذا و المعايير المحاسبية الدولية ويتكون من ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول تحدثنا عن ماهية نظام حوكمة أما المبحث الثاني تطرقنا الى مفهوم اتخاذ القرارات التمويلية أما عن المبحث الثالث فيتمثل في الدراسات السابقة.
 - 2- الفصل الثاني : خصص هذا الفصل للدراسة ميدانية وقد اخترنا شركات ومكاتب المتخصصة للمحاسبة -الجزائرية - كدراسة استبائية ، وقد قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث أيضا حيث المبحث الأول يتكلم عن تعريف بمؤسسة دواوين الترقية والتسيير العقاري، أما المبحث الثاني تطرقنا الى محتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وعن المبحث الأخير فيتمثل في مدى استخدام أساليب اتخاذ القرار.

الفصل الأول

الاطار النظري الادبيات تتعلق بمتغيرات الدراسة

تمهيد :

إن حوكمة الشركات تُعنى بالمفهوم الأوسع بكيفية وضع هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون ولذلك فهي تُعنى بتطبيق قواعد ومبادئ تحكم العلاقة بين الشركات والأطراف المتعاملة معها بصورة تحقق الكفاءة والعدالة لكل الأطراف ذات العلاقة بهذه الشركات. كما تُعرف حوكمة الشركات بأنها مجموعة القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة الشركة من تعظيم ربحيتها وقيمتها للمدى البعيد لصالح المساهمين. وترتبط مبادئ الحوكمة بالبيئة القانونية التي تعمل في إطارها كما تتلاقى مع معايير المحاسبة والمراجعة خاصة عند إستخدام كل منهم لمبدأ الإفصاح والشفافية وان اختلفت حدود وأهداف هذا المبدأ لكل منهم. و سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى :

المبحث الأول : أدبيات النظرية تتعلق بمتغيرات الدراسة .

المبحث الثاني : المعايير المحاسبية IAS- IFRS

المبحث الثالث : دراسات السابقة و مناقشتها .

المبحث الأول : أدبيات النظرية تتعلق بمتغيرات الدراسة :

سنقوم في هذا المبحث بدراسة شاملة حول أساسيات المعايير المحاسبية الدولية وحوكمة الشركات .

المطلب الأول : مفهوم حوكمة الشركات :

يهدف إعطاء مفهوم واضح لحوكمة الشركات ، لابد من أن نبدي تعريف بصورة تحليلية له من خلال التطرق إلى :

أولاً : مفهوم حوكمة الشركات :

أولاً: تعريف الحوكمة:

ظهر كثير من التعريفات المتنوعة لحوكمة الشركات من أهمها ما يلي:

1. مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال:
 - إيجاد الاجراءات والهيكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة.
 - توجيه أعمالها من أجل: ضمان تعزيز الأداء . الإفصاح والشفافية . المساءلة
 - تعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل.
 - مراعاة مصالح الأطراف المختلفة.
 2. مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة.
 3. نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء.
 4. النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق اهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية.
 5. مجموعة الضوابط والمعايير والإجراءات التي تحقق الإنضباط المؤسسي في إدارة الشركات وفقاً للمعايير والأساليب العلمية، وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة مع الأخذ في الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها.
 6. عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة بـ: النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركات من خلال:
 - توصيف وتوضيح الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات "مجلس الإدارة . المساهمين . المتعاملين" ¹.
 - وضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الشركة
 - وضع الأهداف والوسائل المتاحة لتحقيق أهداف الشركة ومراقبة أدائها
 - الاعتماد على العمل المؤسسي من خلال وضع أنظمة ذاتية للإدارة والتوجيه والرقابة.
- من التعاريف السابقة يتضح أن حوكمة الشركات أصبحت من أهم المواضيع المطروحة على صعيد اقتصاديات دول العالم، فهي تشكل عنصراً هاماً لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي في ظل العولمة وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض والمنافسة الشديدة.

¹ مقال بعنوان: خصائص حوكمة الشركات، سوق دمشق للوراق المالية، شوهذ بتاريخ : 2024/05/05 على الساعة: 22:23

كما أصبحت الحوكمة وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل على وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين والمتعاملين، ومؤشراً على المستوى الذي وصلت إليه إدارات الشركات في الالتزام المهني لقواعد حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات للحد من الفساد، وبالتالي زيادة جاذبية الاقتصاد للاستثمارات المحلية والخارجية وقدرته التنافسية.

ثانياً خصائص حوكمة الشركات :

يتضمن مصطلح حوكمة الشركات الخصائص التالية:

1. الانضباط: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
2. الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
3. الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
4. المساءلة: أي إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
5. المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الاطراف ذوي المصلحة في الشركة.
6. العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.
7. المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

ثالثاً: ركائز الحوكمة :

: 1- تركز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز هي

2- السلوك الأخلاقي: أي ضمان الإلتزام السلوكي من خلال الإلتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد. والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة والشفافية عند عرض المعلومات المالية

تفعيل أدوار أصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشرافية العامة "هيئة سوق المال . وزارة الاقتصاد . سوق الأوراق المالية . البنك المركزي" والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة "المساهمون . مجلس الإدارة . لجنة المراجعة . المراجعون الداخليون . المراجعون الخارجيون" والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة "الموردون . العملاء . المستهلكون . المودعون . المقرضون

4. إدارة المخاطر من خلال وضع النظام لإدارة المخاطر، والإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة¹

¹ مقال بعنوان: خصائص حوكمة الشركات، سوق دمشق للوراق المالية، شوهو بتاريخ : 2024/05/05 على الساعة: 22:23

http://www.dse.sy/uploads/docs/awareness-and-media/educational-materials/lectures/CORPORATE_GOVERNANCE.doc

رابعاً : : الحاجة إلى الحوكمة:

هو نظام فرعي للمعلومات داخل المنشأة ، و يتكون من مجموعة إمكانيات آلية و بشرية مسؤولة عن توفير المعلومات المالية و المعلومات التي يتم الحصول عليها من تشغيل البيانات التاريخية و ذلك لمساعدة الأداة و فئات أخرى خارجية في عمليات التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرار .

كما أن هناك من يعرفه على " أنه نظام يتضمن مجموعة من الموارد البشرية و الآلية التي تعد مسؤولة عن تجميع ، و تبويب ، و معالجة ، و تحليل ، و توصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات الى أطراف الخارجية كالجهاز الحكومية و الدائنين و الى إدارة المنشأة " .

و يمكن تعريفه أيضا بأنه الجزء الأساسي و الهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر و تجميع العمليات المالية من مصادر خارجية أو داخلية ، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات و تحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج و داخل الوحدة الاقتصادية .

المطلب الثاني : أسس ومبادئ الحوكمة الشركات

أولاً : معايير "مبادئ" الحوكمة:

توصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى المعايير "المبادئ التالية" في مجال حوكمة الشركات.

توافر إطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة أسواق الأوراق المالية وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

حماية حقوق المساهمين:

يجب أن تحمي القواعد المنظمة لحوكمة الشركات ممارسة حقوق المساهمين التي نصت عليها القوانين والأنظمة النافذة كقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة في نقل الملكية وتسجيلها، الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة دورياً، المشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، انتخاب وعزل مجلس أعضاء الإدارة، المشاركة في أرباح الشركة. وكذلك حق المساهمين في المشاركة بالقرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة كالتعديل في النظام الأساسي.¹

ويعد التصويت من أهم الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المساهم ولا يجوز لإدارة الشركة وضع أي إجراء قد يؤدي إلى إعاقة استخدام هذا الحق بل يجب تسهيل ممارسة المساهم لحقه في التصويت وتيسيره. وقد نصت لوائح الحوكمة في بعض الدول على إلزامية اتباع أسلوب التصويت التراكمي عند التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العامة. ويقصد بالتصويت التراكمي أن يكون لكل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها حيث يقوم بالتصويت بها لمرشح واحد لعضوية مجلس الدارة أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون حصول تكرار لهذه الأصوات.

المساواة في التعامل بين جميع المساهمين:

يجب أن تتضمن قواعد الحوكمة المساواة في معاملة المساهمين من ذات الفئة، بما في ذلك حقوق التصويت، حماية حقوق الأقلية من الممارسات الاستغلالية، منع المتاجرة بالأسهم لصالح المطلعين "الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية للشركة بحكم عمله فيها أو منصبه".

دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة:

¹ سليمان، محمد مصطفى، (2006):، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، مصر

يجب أن يضمن نظام الحوكمة حقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون "كل شخص له مصلحة مع الشركة مثل المساهمين، والعاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين" كما هي محددة في القانون بما في ذلك إتاحة الفرصة لتطوير آلية مشاركة العاملين في تحسين الأداء، وكذلك توفير المعلومات لأصحاب المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب. الإفصاح والشفافية:

تعد نظم الإفصاح القوية بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة الشركات المستندة إلى قوى السوق وتحتل أهمية كبيرة في مساعدة المساهمين على ممارسة حقوقهم، فالإفصاح السليم يعد أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين وعلى جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال. لذلك يتطلب المساهمون والمستثمرون المرتقبون الحصول على المعلومات المنظمة والتي تتسم بدرجة مرتفعة من المصداقية والقابلية للمقارنة مع البيانات الأخرى المناظرة، لتساعدتهم في تقييم كفاءة الإدارة واتخاذ القرارات المستندة إلى المعلومات الكافية بشأن تقييم الشركة.

إن المعلومات غير الكافية أو غير الواضحة تعيق قدرة أسواق الأوراق المالية على العمل وتؤدي إلى سوء تخصيص الموارد. يجب أن يتضمن نظام الحوكمة ضرورة الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية، والرقابة على الشركة. ويجب أن يتضمن الإفصاح بالإضافة إلى المعلومات الجوهرية "أي واقعة أو معلومة قد تؤثر في قرار الشخص لشراء الورقة المالية أو الاحتفاظ بها أو بيعها" ما يلي: أهداف الشركة. ملكية أسهم الأغلبية. حقوق التصويت. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. معاملات الأطراف ذات العلاقة. عناصر المخاطر الجوهرية.

يجب إعداد البيانات المحاسبية والإفصاح عنها وفق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية. إذ تعد البيانات المالية وسيلة الاتصال الرئيسية بين معدي هذه البيانات ومستخدميها حيث يسعى كل طرف لتحقيق مصالحه الذاتية والتي قد تتعارض مع مصالح الآخرين حيث تسعى الإدارة إلى اتباع الطرق المحاسبية لزيادة صافي الربح وبالتالي زيادة نصيبها من الحوافز ودعم مراكزها الوظيفية في حين يتعارض ذلك مع هدف المساهمين بسبب زيادة التدفقات النقدية كالحوافز والمكافآت للإدارة.

كما يمكن أن يحدث تعارض بين الإدارة العليا "مجلس الإدارة" ومفتش الحسابات من خلال قيام الأخير بكشف مناورات الإدارة في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية للتلاعب بالأرقام المحاسبية أو إخفاء بعض المعلومات الهامة عن المساهمين. ويعرف التلاعب المحاسبي بأنه القدرة على زيادة أو تخفيض صافي الدخل الظاهر في البيانات المالية بطريقة متعمدة، وكذلك العمل على خلق انطباع مختلف لدى مستخدمي القوائم المالية.

لذلك على الشركة أن تضع إجراءات عمل خطية وفقاً لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتنظيم شؤون الإفصاح عن المعلومات ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة، وذلك من أجل توفير المعلومات الإفصاحية للمساهمين والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة وغير مضللة وفي الأوقات المحددة ووفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم بما في ذلك الإفصاحات المتعلقة بما يلي:

التقارير الدورية.¹

المعلومات الجوهرية.

تعاملات الأشخاص المطلعين في الشركة "أعضاء مجلس الإدارة. الإدارة التنفيذية العليا. مفتش الحسابات" في الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة.

تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة.

الامتيازات التي يتمتع بها أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا.

¹ مقال بعنوان: خصائص حوكمة الشركات، سوق دمشق للأوراق المالية، شوه بتاريخ: 2024/05/05 على الساعة: 22:23

http://www.dse.sy/uploads/docs/awareness-and-media/educational-materials/lectures/CORPORATE_GOVERNANCE.doc

على الشركة استخدام موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات. مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن تتيح ممارسات حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركة، كما يجب أن تكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

يجب أن يراعى عند تشكيل مجالس الإدارة تعيين عدد كاف من أعضاء المجلس غير التنفيذيين "عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، أو لا يتقاضى منها راتباً شهرياً أو سنوياً" والذين تتوافر لديهم القدرة على ممارسة الأحكام المستقلة بالنسبة للمهام التي يحتمل أن تنطوي على تعارض في المصالح. وكذلك نصت قواعد الحوكمة في بعض الدول على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين. ويقصد بالعضو المستقل عضو مجلس الإدارة الذي يتمتع بالاستقلالية التامة حيث تنفي الاستقلالية في أي من الحالات التالية:

إذا كان يعمل أو كان قد عمل لدى الشركة أو في أي شركة من مجموعتها خلال السنوات الثلاث الأخيرة السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.

إذا كان من أقرباء أي من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها (شركة أم، شركة تابعة، شركة شقيقة).

إذا كانت له أو لأقاربه علاقات ينتج عنها تعاملات مالية مع الشركة أو مع أي شركة من مجموعتها.

إذا كان هو أو أحد أقاربه شريكاً لمفتش حسابات الشركة خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس. وينبغي أن يتخذ مجلس الإدارة قراراته استناداً إلى المعلومات الكاملة بأمانة ومسؤولية تحقيقاً لمصلحة الشركة والمساهمين. وذلك من خلال ما يلي:

أن يعمل مجلس الإدارة على أساس عناية الرجل الحريص لما فيه مصلحة الشركة والمساهمين.

في حال وجود قرارات تؤثر على مجموعة من المساهمين فعلى مجلس الإدارة أن يعامل كل فئة من فئات المساهمين معاملة متساوية.

يجب أن يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.

من أهم واجبات مجلس الإدارة: وضع استراتيجية للشركة. وضع نظام للرقابة الداخلية والإشراف على تطبيقه. وضع خطط العمل. تحديد أهداف الاداء. مراقبة التنفيذ.

اختيار المديرين التنفيذيين وتحديد رواتبهم وتغييرهم عند الضرورة.

متابعة وإدارة أشكال تعارض المصالح المحتملة لدى المديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين لمنع إساءة استخدام موجودات الشركة وإساءة استخدام التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

ضمان عنصر الامانة في التقارير المالية والمحاسبية التي تصدرها الشركة بما في ذلك استقلالية عمليات المراجعة ووجود نظم للرقابة الداخلية وبخاصة نظم متابعة المخاطر، والرقابة المالية، والالتزام بالقوانين.

الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الاتصال¹.

ثامناً: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

يشكل مجلس الإدارة اللجان الدائمة التالية:

لجنة المراجعة.

¹ مقال بعنوان: خصائص حوكمة الشركات، سوق دمشق للوراق المالية، شوهذ بتاريخ : 2024/05/05 على الساعة: 22:23

http://www.dse.sy/uploads/docs/awareness-and-media/educational-materials/lectures/CORPORATE_GOVERNANCE.doc

لجنة الترشيحات والمكافآت.

لجنة المراقبة الداخلية.

يجب أن تتألف اللجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ولا يقل عددهم عن ثلاثة لكل لجنة على أن يكون اثنان منهم على الأقل من الأعضاء المستقلين وأن يتراأس اللجنة أحدهما، وتضع اللجان بموافقة مجلس الإدارة إجراءات عمل خطية تنظم عملها وتحدد التزاماتها.

تقدم اللجان المشار إليها تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة وتقريراً حول أعمالها إلى اجتماع الهيئة العامة السنوي للشركة.

تتمتع اللجان بالصلاحيات التالية:

طلب أي معلومات من موظفي الشركة.

طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.

ومن أهم هذه اللجان لجنة المراجعة.

يجب أن يتوفر لدى جميع أعضاء لجنة المراجعة المعرفة في الأمور المالية والمحاسبية وأن يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة عمل سابقة في مجال المحاسبة أو الأمور المالية لا وأن يكون حامل لمؤهل علمي في المحاسبة أو المراجعة.

تجتمع هذه اللجنة دورياً على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات في السنة وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

على لجنة المراجعة الاجتماع بمفتش الحسابات الخارجي دورياً.

تتولى لجنة المراجعة الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والتدقيق في الشركة بما في ذلك ما يلي:

ترشيح مفتش الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه لشروط الترشيح وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليتته.

بحث ودراسة ملاحظات ومقترحات وتحفظات مفتش الحسابات الخارجي ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.¹

الاطلاع على مراسلات الشركة مع مفتش الحسابات الخارجي وتقييم مضمونها.

متابعة مدى تقييد الشركة بقانون هيئة الأوراق المالية والأنظمة الصادرة عنها.

دراسة التقارير الدورية لمفتش الحسابات قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي: أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة. أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة ناتجة عن مقترحات مفتش الحسابات.

دراسة خطة عمل مفتش الحسابات الخارجي.

التأكد من توفير إدارة الشركة لكافة التسهيلات الضرورية لمفتش الحسابات الخارجي.

دراسة وتقييم إجراءات التقييم الداخلي والاطلاع على تقييم مفتش الحسابات الخارجي لهذه الإجراءات.

الاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.

التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود مع الاطراف ذوي العلاقة.

مراجعة وإقرار تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة قبل إبرامها.

¹ مقال بعنوان: خصائص حوكمة الشركات، سوق دمشق للأوراق المالية، شوهذ بتاريخ : 2024/05/05 على الساعة: 22:23

http://www.dse.sy/uploads/docs/awareness-and-media/educational-materials/lectures/CORPORATE_GOVERNANCE.doc

اعتماد لائحة مكتوبة بمسؤوليات لجان المراجعة والإفصاح عن ذلك في التقارير السنوية المقدمة إلى الهيئة العامة للمساهمين.

تاسعاً: مفتش الحسابات:

تنتخب الهيئة العامة مفتشاً أو أكثر من المرخص لهم بمزاولة المهنة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وأصول المهنة ونظام اعتماد مفتشي الحسابات الصادر عن هيئة الأوراق المالية.

عاشراً: نظام الحوكمة "نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات - قواعد حوكمة الشركات المساهمة" الصادر عن هيئة الأوراق المالية السورية:

بتاريخ 2008/6/29 صدر عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية القرار رقم 31/م المتضمن نظام الحوكمة. وقد استند هذا النظام إلى عدد من التشريعات النافذة وأهمها:

قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 .

قانون هيئة الأوراق وأسواق المالية السورية رقم 22 لعام 2005

قانون سوق الأوراق المالية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2006

نظام الترخيص لشركات الخدمات والوساطة المالية لعام 2006

نظام وتعليمات الإفصاح لعام 2006

نظام اعتماد مفتشي الحسابات لعام 2006

نظام إصدار وطرح الأوراق المالية لعام 2006

المبادئ الدولية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 والمعدلة في عام 2004

وقد تضمن هذا النظام ما يلي:

تعاريف للمصطلحات الرئيسية.

المجالات التي شملها هذا النظام.

حقوق المساهمين.

دور أصحاب المصالح.

الإفصاح والشفافية.

مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق.¹

وقد تضمن شرحاً تفصيلياً لكل مجال من المجالات السابقة نذكر منها على سبيل المثال مجال مجلس الإدارة حيث تضمن ما يلي: تكوين مجلس الإدارة. وظائف وصلاحيات مجلس الإدارة بالتفصيل (رسم الخطط والسياسات. الهيكل التنظيمي للشركة. تشكيل اللجان وتفويض الصلاحيات. الإشراف على التنفيذ. تقييم الأداء والمخاطر. تعيين مفتش الحسابات الخارجي. تعيين المدقق الداخلي). محظورات على مجلس الإدارة. مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة. لجنة المراجعة. الإدارة التنفيذية للشركة. مفتشو الحسابات. المدقق الداخلي. أحكام عامة.

¹ مقال بعنوان: خصائص حوكمة الشركات، سوق دمشق للأوراق المالية، شوه بتاريخ : 2024/05/05 على الساعة: 22:23

http://www.dse.sy/uploads/docs/awareness-and-media/educational-materials/lectures/CORPORATE_GOVERNANCE.doc

ويلاحظ أن معظم ما ورد من فقرات في هذا النظام مستمد أساساً من القوانين والأنظمة التي سبق الإشارة إليها في مقدمة هذا البحث تحت عنوان "المحددات الخارجية للحوكمة"

يضاف إلى ذلك فإن نظام الحوكمة المذكور راعى موضوع التدرج في تطبيق أحكامه حيث نصت المادة 18 منه على ما يلي: (مع مراعاة تنفيذ الأحكام الواردة في القوانين والأنظمة النافذة يكون هذا النظام استرشادياً في عام 2008 ويعد إلزامياً اعتباراً من 2009/1/1)

وتأمل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية من كافة الشركات المساهمة التي طرحت جزءاً من أسهمها على الاكتتاب العام وهي خاضعة حكماً لرقابة وإشراف الهيئة الالتزام والتقييد وتطبيق كافة البنود والفقرات الواردة في نظام الحوكمة المذكور.

الحادي عشر: المقترحات:

يهدف تسهيل التنفيذ الفعلي لنظام الحوكمة في الشركات المساهمة السورية لابد من تنفيذ التوصيات التالية:

إصدار قانون تنظيم مهنة مراجعة الحسابات في سوريا يتماشى مع التطورات الحديثة في مجال المعايير الدولية إذ أن القانون السائد حالياً يعود إلى عام 1961 وهو القرار رقم 1109 الناظم لشؤون مهنة المحاسبة والمراجعة.

تشكيل مجلس وطني للمحاسبة والمراجعة يضم المختصين من المنظمات المهنية والوزارات المعنية وهيئة الأوراق المالية بهدف تطوير وتحديث مهنة مراجعة الحسابات والإشراف على التقيد بالمعايير الدولية وجودة الأداء ضماناً لحقوق المساهمين والمستثمرين المرتقبين ودقة البيانات المالية.

زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات غير التنفيذيين والمستقلين بهدف إحكام الرقابة على أداء الشركة وتطوير أدائها واستقلالية الجهات الرقابية عليها.

إدخال البناء المؤسسي للشركات والاعتماد على أنظمة متطورة للمعلومات ودعم الإدارة التنفيذية بالموارد البشرية المؤهلة وإعمال التخطيط السليم ووضع نظام للرقابة الداخلية وتطبيقه بشكل دقيق مع ضرورة الفصل بين المسؤوليات ووضوح خطوط السلطة والمسؤولية وكفاءة الموظفين وسلامة السجلات وإجراءات التصديق على العمليات ومتابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية بشكل يمكن معه (التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف الشركة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها).

إعمال القوانين النافذة في مجال مساءلة عناصر إدارة الشركة عما ترتكبه من مخالفات.

ضمان استقلال لجان المراجعة بكامل أعضائها.

تعزيز استقلال المراجع الخارجي.

التقيد بنظام الإفصاح الصادر عن هيئة الأوراق المالية وبخاصة بالمعلومات المالية وغير المالية في المواعيد المحددة "تقارير دورية وتقارير سنوية" بالإضافة إلى التقيد بكل ما ورد في نظام الإفصاح في عرض البنود الواجب عرضها في البيانات المالية وتقارير مجلس الإدارة.

المطلب الثالث : آلية عمل نظام المعلومات المحاسبية وأهم وظائفه .

أولاً : آلية عمل نظام المعلومات المحاسبية :

تختلف طريقة و عمل أي نظام معين ، حيث تتمثل آلية عمل نظام المعلومات المحاسبية فيما يلي :¹

1- المدخلات : تتمثل في المعاملات عن العمليات المحاسبية سواء كانت هذه المعاملات داخل أو خارج المؤسسة ، فالعمليات الداخلية تنشأ بين الأقسام الداخلية في المؤسسة أما العمليات الخارجية تكون نتيجة عملية تبادل بين المؤسسة و الأطراف الخارجية كالزبائن و الموردين و غيرهم .

و يمكن للبيانات أن تشكل مدخلات النظام و لأنها متعلقة بعمليات الوحدة الاقتصادية و بقية الأحداث فيجب ان تجمع و تدخل إلى النظام من أجل عمليات المعالجة اللاحقة ، فالمستندات و الوثائق التي تصور العمليات المالية بين الوحدة الاقتصادية و البيئة و المحيطة تشكل مدخل النظام المحاسبي .

كما يتم حصر هذه البيانات المحاسبية و إدخالها إلى نظام المعلومات المحاسبية باستخدام مدخلات هامة تتمثل في المستندات و الوثائق أهمها :

- وثيقة طلب شراء : بعد استلام طلب الشراء تقوم إدارة المشتريات بإعداد أمر الشراء الذي يحتوي على البيانات الرئيسية الواردة في طلب الشراء إضافة إلى تحديد المورد الذي سيتم الشراء منه و الأسعار ، اسم الشخص المكلف بعملية الشراء
- مستند الاستلام : يعد من قبل أمين المخزن أو لجنة استلام ويتضمن البيانات عن الأصناف المستلمة من حيث المواصفات و الكميات و الأسعار إلى جانب إثبات المخالفات في الأصناف المستلمة عن الأوصاف المحددة في أمر الشراء من حيث المواصفات أو الكميات أو الأسعار .
- مذكرة الإدخال المخزن : يعد من قبل أمين المخزن و يتضمن بيانات عن أصناف التي تم استلامها و إدخالها إلى الخزن و الكميات و الأسعار .

¹ زويينة مخلخل ، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية ، مرجع سابق ص 25-28.

المبحث الثاني : المعايير المحاسبية IFRS- IAS

المطلب الأول: النظام محاسبي مالي

لقد صدر بالولايات المتحدة بتاريخ 04 جانفي 2008، السجل الفيدرالي للتسجيلات والأرشيف من طرف لجنة عمليات البورصة (Securities and Exchange Commission)، وبذلك تم القبول الرسمي للكشوفات المالية التي يتم إعدادها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية دون أي معالجة (وإن كان ذلك قد تم فعلا سنة 2007)، وبالتالي أصبحت موافقة للمعايير الأمريكية (US GAAP)، ما يعطي للمعايير بعدا عالميا.¹

في بلادنا وعلى عكس البلدان المجاورة (تونس والمغرب) تعتبر الخطوة في مجال الإصلاح متأخرة جدا. فهذه الدول اعتمدت إصلاحات محاسبية طبقا للمعايير الدولية منذ فترة، فتونس انضمت رسميا في شراكة مع الاتحاد الأوروبي (صانع هذه المعايير)، والمغرب قريبا سيحقق ذلك، غير أن الجزائر تبقى بعيدة نسبيا نظرا لنقص تأهيل مؤسساتها الإقتصادية. لذا يعتبر إصلاح النظام المحاسبي بالنسبة للجزائر حتمية على غرار الكثير من الإصلاحات السابقة، وهو ما يجعل العملية تتميز بالإستعجال، خصوصا وأن تطبيق هذه المعايير يتطلب وقتا كافيا ومحيطا مناسباً. لكن من المؤكد أن الشروع في تطبيق المعايير سيتمكن المؤسسات الجزائرية من تكييف أنظمة معلوماتها المحاسبية مع نظيراتها الأوروبية.

ونشير كذلك إلى أن هذه الإصلاحات جاءت طبعا بفعل القصور الذي يعرفه المخطط الوطني المحاسبي (1975)، هذا المخطط الذي يخدم أغراض السياسة الإقتصادية المعتمدة في سنوات السبعينات المبنية على أساس مأكرو اقتصادي يركز على المؤشرات الكلية ويجعل المؤسسة بعيدة عن الأهداف التي أنشئت لأجلها. هذا المخطط لا يماشي إطلاقا مع الواقع الإقتصادي الحالي (سواء المحلي أو الدولي) ما يجعله قاصرا عن تقديم صورة صادقة عن واقع المؤسسة، ويدفع بشدة لإيجاد بديل يتوافق مع متطلبات المحيط الدولي الحالي.

ولتوضيح الرؤية سنحاول إبراز أهم النقائص والاختلافات بين المخطط الوطني المحاسبي (PCN 1975) والنظام المحاسبي المالي (SCF) ملخصة في الجدول الآتي:²

النظام المحاسبي المالي	المخطط الوطني المحاسبي 1975
رؤية قانونية للمؤسسة: المحاسبة وسيلة للرقابة وأداة للضبط الاجتماعي.	رؤية اقتصادية للمؤسسة: المحاسبة أصبحت عبارة عن معلومات مالية تساعد في اتخاذ القرار.
صورة صادقة عن الحسابات المترجمة للوضع القانوني لأصول وخصوم المؤسسة (تقييم الأملاك).	صورة صادقة عن الوضع المالي، الأداء وسيولة (أو تدفقات) الخزينة للكيان الإقتصادي.
أسبقية القانون على الواقع: حيث لا يظهر بالأصول إلا الخيرات التي تمتلكها المؤسسة.	أسبقية الواقع على الشكل: حيث يظهر بأصول المؤسسة الخيرات التي تراقبها (القروض الإجارية).
قيمة محاسبية للأصول: تقييم بالكلفة التاريخية.	قيمة سوقية للأصول: إدماج مفهوم القيمة العادلة.
إرتباط وثيق بين المحاسبة والجباية.	استقلالية المحاسبة عن الجباية، تسيير استراتيجي.
الكشوفات المالية: أولوية جدول حسابات النتائج، لأجل قياس المؤشرات الإقتصادية الكلية. مع عدم إدماج بعض البيانات في الميزانية (خارج الميزانية) وبالتالي بيانات ناقصة لا تسمح باتخاذ القرار.	الكشوفات المالية: أولوية الميزانية على جدول حسابات النتائج. وهي مطابقة لمعايير IFRS، كما تتضمن زيادة على ذلك جدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول سيولة (أو تدفقات) الخزينة.

¹ http://www.e3cac.com/Francais/documents/FormationSCF_IFRS.pdf

² Salem NAITOUABBAS, les normes IAS & IFRS pour une meilleure gestion comptable. Bulletin Mensuel de la caisse nationale d'assurance chômage, N 33, Janvier/ Février/ Mars 2008

المطلب الثاني: المبادئ العامة لمعايير المحاسبة الدولية

يتطلب وجود أي نظام محاسبي إطار مفاهيمي خاص به، وهو ما كان مفقودا بالمخطط الوطني المحاسبي 1975. فهذا المخطط لم يكن يخدم الأغراض المحاسبية، وهو ما جعل المعلومات المقدمة من المؤسسات الجزائرية لا تعبر بصدق عن واقعها الإقتصادي ولا تسمح باتخاذ أي قرار (عند تقييم المؤسسات لأجل خصوصيتها طرحت عدة إشكاليات تحيل إلى إعادة النظر في المخطط المحاسبي المعتمد). وبالتالي رهن مصير هذه المؤسسات وخدم أغراض أخرى.

والإصلاحات المحاسبية الجديدة، تعبر بصدق عن رؤية واقعية تشير إليها كلمة نظام. فالنظام يعبر عن تفاعل بيني لعدة عناصر فرعية مادام أنه مقتبس من معايير دولية تسعى لتوحيد التطبيقات المحاسبية والمالية، وتجعل من المعلومات (الكشوفات المالية) المقدمة قابلة للمقارنة في الزمان والمكان. كما أن النظام قابل للتعديل وإدماج المتغيرات الجديدة (هنا يجدر الإشارة إلى أن المرجع الدولي لا يعتبر كاملا، فعدة معايير يتم مراجعتها كلما اقتضت الضرورة، ومعايير أخرى يصعب تطبيقها).

وتتضمن المعايير المحاسبية الجديدة ثلاث محاور تم أخذها بعين الاعتبار في عملية الإصلاح هي:

- العمليات التي يتم تسجيلها، والتي لا نراها بالميزانية ولا بجدول حسابات النتائج.
- الطريقة التي يتم بها قياس عناصر الأصول والخصوم.
- المعلومات التكميلية (بالملاحقات) التي تتضمن القواعد والطرق المحاسبية المستعملة.

أما الإطار المفاهيمي للمعايير الجديدة فيتضمن:

- ✓ **أسبقية المضمون (الواقع) على الشكل القانوني:** حيث أن الواقع الإقتصادي يقدم صورة صادقة عن المؤسسة، غير أن المعايير المعتمدة من طرف المشرع الجزائري تخدم الأغراض القانونية والجبائية. وبالتالي سيتم الاهتمام بكل ما من شأنه جلب منافع للمؤسسة وخدمة مصالحها. فمثلا يتم في الأصول تسجيل القروض الإيجابية¹.
- ✓ **التكلفة التاريخية والقيمة العادلة:** على عكس التكلفة التاريخية المعتمدة سابقا في تقييم الأصول، تم اعتماد مفهوم القيمة العادلة التي تتطلب القيام بتقييم منتظم للأصول والخصوم وتعتبر أقرب للواقع من التقييم التاريخي.

المطلب الثالث: مضمون الكشوفات المالية:

تعتبر الكشوفات المالية أهم وسيلة للإفصاح (أو الإبلاغ) المالي عن وضعية المؤسسة، وهي تمكن كافة مستعملي هذه الكشوفات من اتخاذ القرارات المناسبة. حيث تحتوي على الخصوصيات النوعية الآتية²:

- ✓ **الوضوح:** إذ يجب أن يتم عرض وتقييم العمليات وفقاً لواقعها ومضمونها الحقيقي وليس لشكلها القانوني فقط.
- ✓ **الملائمة:** أي أن تكون المعلومات تفيد المستعملين في اتخاذ القرار.
- ✓ **الشفافية:** يتضمن هذا المبدأ الصورة الصادقة، أولوية المضمون على الشكل، الحياد، الحذر (إذ يتوجب الأخذ بالحسبان الخسائر المحتملة). وكذلك تخفيض الخيارات المحاسبية (طريقة وحيدة مفروضة في أغلب الحالات، إدماج جزء من خارج الميزانية، توزيع حسب قطاعات النشاط وحسب المناطق الجغرافية، تخفيض آجال بث المعلومات (ثلاثي) ... إلخ).
- ✓ **قابلية المقارنة:** حيث يفترض وجود معلومات حول اختيار الطرق المطبقة وديمومتها. كما يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة الكشوفات المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء.

¹ منصور عبد الله، المعايير المحاسبية الدولية وحدود الإفصاح، مداخل في الملتقي الوطني حول المعايير المحاسبية الدولية بعنابة.

² Romain dupart, introduction aux normes IFRS, principes divergences avec les normes françaises, Pausard & Associes , AICPA International affaire.

✓ **المادة (الأهمية النسبية):** يجب أن تفصح البيانات المالية عن كافة العناصر التي تكون من الأهمية النسبية إلى حد تؤثر على عملية التقييم واتخاذ القرارات.¹

✓ **الاكتمال:** لتكون موثوقة؛ فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة (استعمال القيمة العادلة، معلومات قطاعية).

وتشكل المعايير الدولية كلاً متكاملاً، هذا ما يفرض تطبيقها بطريقة رجعية. حيث يجب على المؤسسات القيام بتقريب الأموال الخاصة، كما عليها إعادة تصنيف الأصول والخصوم والقيام بالتعديلات والتقييمات اللازمة عند تاريخ المقارنة (أي السنة التي تسبق تطبيق المعايير)، وتسجيلها في الميزانية الافتتاحية. ويجب أن تتضمن الملحقات أهم القواعد والطرق المعتمدة في إعداد الكشوفات المالية، كما تتضمن كل المعلومات التي من شأنها إضفاء الشفافية والمصداقية.

وتتضمن الكشوفات المالية حسب النظام الجديد زيادة على الميزانية وجدول حسابات النتائج، جدول سيولة (أو تدفقات) الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة. وكذلك ملحق يتضمن الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة. وبالتالي هناك (05) خمس وثائق إلزامية لكل منها أهميته الخاصة:

1. **الميزانية:** تعتبر أهم وثيقة مالية، يتم التصنيف فيها حسب المصدر والغاية، حيث يفترض تقديم الميزانية حسب مفهوم دورة الإستغلال بالتمييز بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.
2. **جدول حسابات النتائج:** على عكس ما كان يتم سابقاً بالتمييز بين العناصر الجارية والعناصر الإستثنائية. مع النظام الجديد لا تظهر المعطيات الإستثنائية بجدول حسابات النتائج، لكن يتم التمييز بين نتيجة الأنشطة العادية والأنشطة غير العادية.
3. **جدول سيولة الخزينة:** الهدف من هذا الجدول هو إعطاء المستعملين أساساً لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة (أو التدفقات) المالية.
4. **جدول تغيرات الأموال الخاصة:** يعبر عن تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.³
5. **ملحق الكشوف المالية:** يتضمن على وجه الخصوص القواعد والطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية، زيادة على عدة معلومات تكميلية (حيث أن كل معيار دولي يحدد ويعرف مستوى المعلومات الواجب تقديمها في الملحقات).

رابعا: ما هي أفاق توحيد المعايير المحاسبية الدولية: تستجيب المعايير المحاسبية الجديدة لإرادة في التوحيد الدولي للتطبيقات المحاسبية، لأجل الإفصاح عن الكشوفات المالية والسماح بقراءة تستجيب لرغبات الأسواق المالية. وبهذا تحقيق أكبر قدر من الشفافية والتسهيل للمستثمرين اتخاذ القرار وقابلية مقارنة أداء المؤسسات.⁴

¹ Les Nouvelles Normes Comptables, http://www.cerpeg.ac-versailles.fr/ressdiscipl/compta/nouv_normes.pdf

² إبراهيم السيد المليجي، دراسة واختبار مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي في قياس أداء الشركات المصرية. بحث منشور على الأنترنت

³ قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها

⁴ SAGE s'implique dans l'integration des normes IAS/IFRS <http://www.circem.fr/Actualite/circem/actualit%C3%A9%20juridique/normesias%20client.pdf>.

ويشمل مستعملي البيانات المالية: المستثمرين الحاليين والمستقبليين، المقرضون، الموردون والدائنون، الزبائن والإدارات الرسمية والجمهور بشكل عام. فكل هؤلاء يستعملون هذه البيانات لإرضاء جزء من حاجاتهم. وتتعدد أفاق توحيد المعايير فكل مستعمل يأمل في الحصول على أفضل المعلومات التي تمكنه من القراءة الجيدة واتخاذ القرار المناسب.¹

(1) **الأفاق ضمن المؤسسة:** تعتبر الكشوفات المحاسبية مصدرا للحكم على نتيجة المؤسسة وكفاءة أفرادها، وكذلك تعبر عن الاحتياجات التمويلية والاستثمارية. كما تمكن مختلف المستعملين من اتخاذ القرارات المناسبة.

✓ **الأفاق المحاسبية:** لا تعبر الكشوفات المالية عن هدف أو غاية المؤسسة، بل يتم إعدادها لإعطاء المستعملين المعلومات الوافية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب. هذه البيانات هي بالطبع أحد مصادر المعلومات الواجب توفيرها لاتخاذ القرارات، وهي الجزء الأكثر تعبيراً عن الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها. وتعتبر المعايير الجديدة بمثابة ثورة محاسبية لأن فلسفتها تركز على القيمة العادلة (La Juste Valeur)، وهي بذلك تختلف عن فلسفتنا المحلية القائمة على المفاهيم القانونية والجبائية.²

✓ **الأفاق بالنسبة للمسيرين:** تأثير المعايير على تنظيم المؤسسات سيكون معتبراً. إذ يجب على المسيرين بناء أنظمة معلومات جديدة تتمتع بتقنيات عالية، وهذا بعد دراسة وتحليل المرجع المحاسبي الجديد. كما عليهم إعلام كافة الأفراد العاملين بالمؤسسة لأجل التكيف بسرعة، باعتبار أن هذا المشروع يتعلق بكامل المؤسسة. كما أن مهنة المحاسبة ستعرف إثراء كبيراً، حيث على المحاسب أن يكون قادراً على الحصول على المعلومات من عدة أطراف داخل المؤسسة (مهندسين، تقنيين، مدراء، ...). ومن الضروري بالنسبة لمسيرى المؤسسات الإستثمار في هذا المجال الذي يتطلب مزيداً من الحرص. كما عليهم توخي الحذر قبل التطبيق الكامل للمعايير، للوقوف على الايجابيات والسلبيات ومحاولة إيجاد الحلول قبل الشروع في التطبيق.³

(2) **الأفاق بالنسبة للشركاء:** إن الالتزام بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، يمكن الجهات الخارجية من إصدار الآراء الصحيحة عن الواقع المالي الحقيقي للمؤسسة بعدالة وبوضوح. ويدعم الثقة بالبيانات المالية.⁴

ويهتم بقراءة هذه المعلومات عدة أطراف لكل منهم مصلحة يسعى لتحقيقها أو المحافظة عليها:

✓ **المساهمين:** يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانيات المؤسسة في توزيع الأرباح.

✓ **المستثمرين:** هم الذين يوظفون في مخاطر رأس المال، وهم معنيين بالمخاطر والعائدات المرتبطة بالإستثمارات. لذا عليهم الإطلاع وبتمعن على واقع المؤسسات، وخصوصاً مدى توافق نظامها المحاسبي مع المعايير الدولية.

✓ **المقرضون:** يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية استرداد ديونهم والفوائد المترتبة عنها.

✓ **الموردون والدائنون:** يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية استرداد مبالغهم في فترات أقصر من تلك المتوجبة على المقرضين، إضافة إلى اهتمامهم باستمرارية المؤسسة كعميل لهم.

¹ Maxime BALY, **les enjeux de la normalisation comptable internationale**, TEMA 2004.

www.planetema.net

² Axway Integration Platform, **Les Normes IAS/IFRS : La réponse Axway**, An Axway Paper, Février 2003, Maj Février 2005.

http://www.axway.fr/content_data/axwayfra/fr/10892/les_normes_IAS.pdf

³ ظاهر القشي وهيثم العبادي، أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، الأردن، 2007. www.philadelphia.edu.jo

⁴ حسان قطيم وآخرون، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28- عدد 3، 2006، ص 222

✓ **العملاء:** يهتمون بالمعلومات المتعلقة بإمكانية الشركة الاستمرارية عند وجود علاقة طويلة الأجل أو وجود رباط استراتيجي.

وتعتبر الكشوفات المالية وسيلة للإفصاح (الإبلاغ) الذي يعتبر من المبادئ الأساسية التي أشارت إليها المعايير المحاسبية الدولية، وهو عبارة عن تطوير للأسس والقواعد المعتمدة في التدقيق والتي أشارت إليها مبادئ الحوكمة. ويتضمن كذلك شفافية المعلومات بإطلاع الجميع عليها، وهنا نشير إلى أن الإفصاح والشفافية لا يشمل كافة المعلومات وإنما الجزء الذي لا يتعارض مع خصوصية المؤسسة. وتتجسد الأفاق التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية في تجديد العلاقة مع الأسواق من خلال الإفصاح المالي الجيد، فهي تجعل المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات قابلة للقراءة، ما يمنحها مزيداً من الفرص في مجالات الإستثمار والتمويل... إلخ. وبالتالي منح الثقة والمصداقية للأسواق المالية.¹

فمن خلال تبادلي الحواجز المحاسبية (المعتمدة في الأنظمة المحلية) يمكن للمستثمرين والمؤسسات التعارف بحرية، حيث أصبح بإمكان المستثمرين التقييم والمقارنة ما بين المؤسسات مهما كان موقعها الجغرافي، كما أصبح ممكناً للمؤسسات إيجاد التمويل الأمثل بتخفيض كلفة رأس المال. و مادام أن المعايير الجديدة تتمحور حول الشفافية، فقد أصبحت الديون أكثر رؤية من ذي قبل، هذا ما يحث نسبة التدين على الإرتفاع. فالعديد من العناصر التي كانت تظهر خارج الميزانية أو لا يتم احتسابها، أصبحت واضحة الآن.²

(3) **أفاق سياسية:** مادام أن الهدف الأساسي للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية IASB يكمن في إنجاز مرجع ملم بأفضل التطبيقات المحاسبية العالمية، فالمعايير المحاسبية لمختلف البلدان ستتلاشى تدريجياً ليحل محلها المعايير الدولية. فهذه الأخيرة تعظم الشفافية وتتيح للمستثمرين إمكانية الحصول على معلومات موثوقة. وتجدر الإشارة إلى أن تلاشي مختلف الرؤى المحاسبية يفسح المجال للرؤية الأنجلوساكسونية، لذا يحكم على المجلس الدولي للمعايير المحاسبية أنه هيئة ترغب في فرض النموذج الأمريكي على أوروبا. كما أن أغلب خبراء هذا المجلس أنجلوساكسونية ومركزه لندن بالرغم أن العديد من الدول الأوروبية شاركت في إعداد هذه المعايير.

¹ شفيق عبد الحافظ ووسام عبد الرزاق، دور الحوكمة في الإصلاح الإداري. www.nazaha.iq

² Les echos, les IFRS auront un impact sensible sur les bilans, 04 Novembre 2003

المبحث الثالث : الدراسات السابقة ومناقشتها :

سنقوم بهذا المطلب بعرض بعض الدراسات السابقة المتعلقة بمحور دراستنا .

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية :

✓ دراسة محمد بوسماحة بعنوان "المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS" مطبوعة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص محاسبة ، جامعة طاهري محمد - بشار - .

هدفت الدراسة المعايير المحاسبية الدولية الى قياس عناصر القوائم المالية والافصح في ضل اعتماد المعايير المحاسبية توصلت الدراسة المعايير المحاسبية الدولية داخل المؤسسات الاقتصادية من أهم الأنظمة لكونه يزود المؤسسة بالمعلومات التي تعبر عن مختلف الأنشطة ، و لا تقتصر أهميته فقط على أعداد القوائم المالية التي تعتبر من أهم مصدر للمعلومات المحاسبية و إنما تشمل أيضا تقارير تعبر عن مختلف أنشطة المؤسسة .

✓ دراسة بوفروعة سفيان بعنوان "نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية " أطروحة ماجستير ، كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، جامعة منتوري - قسنطينة - .

هدفت الدراسة إلى تحديد نظام المعلومات المحاسبي و دوره في المؤسسة الاقتصادية و يمكن أن يساهم في تحقيق الهدف العام بصورة أكثر فاعلية خاصة و انه لم يعد هدف الوحدة الاقتصادية محصورا في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح .

توصلت الدراسة إلى أن أهمية الثبات في الطرق المحاسبية التي تستخدمها المؤسسات و معالجة و عرض معلوماتها المحاسبية في التقارير المالية للعديد من الفترات المالية المتعاقبة مما يساعد بصورة أفضل الملائمة للمعلومات المحاسبية و جودتها لإنجاز عملية اتخاذ القرار ..

✓ دراسة كنزة براهمة بعنوان "أثر تطبيق معايير التقارير الدولية ifrs/isa على جودة المعلومات المالية " مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي ، المجلد:08، العدد:02(2021)، صفحة 207-222، تاريخ النشر 2021-06-02.

هدفت الدراسة إلى ابراز أثر تطبيق معايير التقارير المالية على جودة المعلومات المالية ،وباعتباره هذه الأخيرة تتحقق بتحقيق خصائص النوعية للمعلومات المالية وذلك باستخدام نموذج الارتباط و الانحدار الخطي على عينة من الاكاديميين والمهنيين .

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية :

Maxime BALY, les enjeux de la normalisation comptable internationale,

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على معايير محاسبية الدولية ias/ifars، وجهود المبذولة للتطبيق الدولية في توحيد لغة المتوافقة لهذه المعايير والمقارنة الممولى الشركات النشطة في مختلف بلدان العالم

Romain dupart, introduction aux normes IFRS, principes divergences avec les normes françaises,

هدفت هذه الدراسة الى تأثير المعايير الحاسبية على اعداد التقارير المالية في الشركات ,وكذا دراسة الأسواق المالية إكانت واعية أم لا...

المطلب الثالث : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات :

مقارنة دراسات السابقة بالدراسة الحالية قصد تحقيق القيمة المضافة للدراسة الحالية وما يميزها عن الدراسات السابقة سيتم فيما يلي تعقيب على تلك الدراسات بتوضيح أوجه الاختلاف و كذا أوجه التشابه بينهما و بين دراسة الحالية.

أولا : أوجه التشابه :

1. تهدف جميع الدراسات إلى حوكمة في مختلف الجوانب.
2. تستخدم الدراسات منهجيات تحليلية لتقييم أداء شركات الجزائرية .
3. تركز الدراسات على جوانب مثل كفاءة التكلفة والأداء المالي وحوكمة الشركات.
4. تستعرض الدراسات الفوارق والمزايا التنافسية التي تحتلها البنوك الإسلامية في بعض الجوانب

ثانيا : أوجه الاختلاف :

1. تختلف الدراسات في فترات الزمنية التي تغطيها، وهذا ما أثر على نتائجها نظراً لتطور المعايير المحاسبية الدولية .
2. تستند الدراسات إلى بيانات وأساليب تحليل مختلفة، وهذا ما أدى إلى تباين في الاستنتاجات.
3. تتعامل الدراسات مع الشركات الجزائرية في مناطق مختلفة، وهذا ما عكس تنوع الظروف التي تعمل فيها الشركات جزائرية.

خلاصة الفصل :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور معايير المعايير محاسبية في حكومة الشركات .اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، وصممت استمارة استبيان ووزعت علي عينة الدراسة وتم استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات ومناقشة النتائج. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن معيار السلوك الاخلاقي الجيد يؤدي إلى رفع روح إنتماء الموظفين للمصرف وتعزيز العلاقة ، كما أن الرقابة تساهم في التأكد من إتباع اللوائح والقوانين والإجراءات داخل المصرف مما ينعكس إيجاباً على تحسين الأداء المالي في المصرف، وأظهرت الدراسة أن الشفافية والافصاح عن البيانات المالية في المصارف لها دور في تحسين الأداء المالي. أوصت الدراسة بضرورة أن يسمح القانون لجميع المساهمين بالمشاركة في الرقابة الفعالة على أداء المصرف، وضرورة أن يتم السماح للمستثمرين والدائنين وذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية، وكذلك أن يحرص أعضاء مجلس الإدارة على توفير معلومات كافية وشفافة عن الأداء المالي للمصرف وأهدافه وخططة المستقبلية والمخاطر المنظورة. يمكننا القول انه يوجد علاقة طردية بين نظام المعلومات المحاسبي و اتخاذ القرارات التمويلية حيث كلما كانت المعلومات المحاسبية الموجود في نظام صحيحة و دقيقة و تكون ايضا في الوقت المناسب يكون اتخاذ القرارات التمويلية صحيح و فعال، ومن ناحية أخرى اذا كانت القرارات التمويلية المتخذة خاطئة تكون المعلومات المسجلة في نظام المعلومات المحاسبية خاطئة.

في الأخير يعد نظام المعلومات المحاسبية أساس الحياة لمراكز القرار لاعتماد الإداريين عليه في اتخاذ القرارات، فكلما كان النظام سليم تكون رجاتها ذو جودة.

الفصل الثاني

دراسة استبائية لحوكمة الشركات في الجزائر

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري للموضوع الذي تطرقنا فيه إلى مدى فعالية معايير محاسبية في حوكمة الشركات , سنحاول في هذا الفصل الربط بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي من خلال دراسة استبائية تعتمد إسقاطها لما هو نظري كما هو من أدوات التي استخدمناها في الدراسة وما هو تطبيقي عرض نتائج و اختبار النماذج .

لقيام بهذه الدراسة ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين هما كما يلي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات التي استخدمت في معالجة البيانات المتعلقة بالدراسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار نموذج الدراسة

المبحث الأول: الطريقة والادوات

في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى الطريقة والأدوات التي استخدمت في معالجة البيانات المتعلقة بالدراسة.

1. الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

سيتم ضمن هذا الإطار التطرق إلى جانبين أساسيين وذلك وفقا للترتيب التالي:

- الجانب الأول: خصص للتعريف بالطريقة المتبعة في بناء الدراسة.

- الجانب الثاني: يتضمن تحديد الأدوات والبرامج وكذا الأساليب الإحصائية المتبعة في المعالجة الإحصائية

للدراسة.

1.1. الطريقة المستخدمة في الدراسة

يتناول هذا الجانب الطريقة المتبعة في الدراسة والتي تتضمن التعريف بمجتمع الدراسة والعينة المختارة منه، كما

يتضمن التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات.

1.1.1. مجتمع وعينة الدراسة

تستلزم هذه الدراسة كغيرها من الدراسات وجود مجتمع وعينة محددين لتطبيق الدراسة عليها، وقد تمثل مجتمع

وعينة الدراسة الحالية في:

أوال: مجتمع الدراسة تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التحول الرقمي على الداء الوظيفي وبغرض تحقيق هذا الهدف

تم اختيار مجتمع للدراسة والذي يمكن تعريفه بجميع العناصر المتعلقة بالظاهرة المدروسة، حيث يتكون المجتمع المختار لتطبيق

هذه الدراسة من كل المستجوبين على الاستبيان دون تحديد مؤسسة معينة مجموع الاستبيان 50 فرد ذو خبرة في الميدان

ثانيا: عينة الدراسة تعرف عينة الدراسة بأنها المجموعة الجزئية من أفراد المجتمع الكلي للدراسة والتي يتم إجراء الدراسة

عليها فعليا للتمكن من تعميم نتائجها على باقي أفراد المجتمع الكلي الذي أخذت منه. فالنسبة للدراسة الحالية فقد اقتصر إجرائها

الجدول رقم(1-2) عينة الدراسة

حجم مجتمع الدراسة	حجم عينة الدراسة	نسبة العينة من المجتمع
50	50	%100

المصدر: من إعداد الطالب

1 متغيرات الدراسة ومصادر والبيانات

سيتم ضمن هذا العنصر التطرق إلى التعريف بمتغيرات الدراسة، إضافة إلى عرض مصادر البيانات التي تم

الاعتماد عليها في بناء الدراسة.

أولا: التعريف بمتغيرات الدراسة

شملت الدراسة الحالية عدة متغيرات والتي تم اختيارها بناء على ما تناولته بعض الدراسات السابقة، وتتمثل هذه

المتغيرات في:

(أ) المتغير التابع: ويتمثل في الأداء الوظيفي .

(ب) المتغير المستقل: وهو التحول الرقمي متمثلا بأبعاده الأربعة وهي:

- استراتيجية التحول الرقمي.

- ثقافة التحول الرقمي.

- البعد الإنساني في التحول الرقمي.

- البعد الإجرائي والتقني.

ثانيا: مصادر البيانات

بغرض جمع البيانات اللازمة للدراسة تم اللجوء إلى استعمال عدة مصادر مختلفة أولية وأخرى ثانوية، وهي تتمثل

فيما يلي:

(أ) المصادر الأولية:

تتعلق المصادر الأولية المعتمدة في الدراسة بالجانب العملي، وهي تتمثل في:

الاستبيان: فقصده الحصول على البيانات اللازمة للدراسة وجمعها من مصادرها الأولية تم توزيع استمارات استبيان على

أفراد عينة الدراسة، ومن ثم تفريغها ومعالجتها باستخدام برنامج V26SPSS وبعض الأدوات الإحصائية للتوصل

إلى نتائج الدراسة.

(ب) المصادر لثانوية:

تتعلق المصادر الثانوية المعتمدة في الدراسة بالجانب النظري، وهي متمثلة في:

كل ما هو متوفر من مراجع متنوعة حول موضوع الدراسة سواء كانت ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أنها

شملت: المقالات العلمية العربية وأيضا الأجنبية، المؤتمرات العلمية، الكتب المطبوعة والإلكترونية، بالإضافة إلى

الأنشورات والرسائل العلمية المنشورة وغير المنشورة، وكذا الدراسات السابقة التي عالجت نفس موضوع الدراسة أو

إحدى جوانبه.

2 الأدوات والبرامج والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

1.2. الأدوات المستعملة في الدراسة

سيتم ضمن هذا العنصر التعريف بالأداة التي تم اعتمادها لجمع بيانات الدراسة، بالإضافة إلى التعرف على كيفية

إعدادها وما تحتويه من محاور كما سيتم التأكد من الاتساق الداخلي أداة الدراسة.

أوال: الاستبيان:

تماشيا مع طبيعة الدراسة وأهدافها وكذا المنهج المتبع، فقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة للدراسة، حيث تم تصميمه انطلاقا من المزج بين الاستبيانات المستخدمة في بعض من الدراسات السابقة وذلك من خلال استخلاص الأسئلة الأكثر ملائمة للدراسة الحالية لتنسجم مع فرضياتها وأهدافها. تم إعداد أسئلة استمارة الاستبيان بناء على مقياس ليكارت (Likert) الخماسي كمعيار محدد لدرجة موافقة أو عدم موافقة أفراد العينة المبحوث على الخيارات المحددة حول أسئلة الاستبيان، وقد تم إعطاء رمز لكل درجة من درجات سلم المقياس كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2) ترميز مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرمز	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطلبة

بعد تحديد وصياغة أسئلة الاستبيان حيث اعتمدنا في دراستنا على الاستبيان الإلكتروني تم ارسال الرابط إلى أفراد عينة الدراسة عشوائيا، حيث تم الإجابة عليه من طرف 65 فرد، فيما استبعدت منها اجابات غير صالحة للتحليل وذلك نظرا لعدم اكتمال الإجابات فيها وأيضا تعدد الإجابات في السؤال الواحد، وبذلك فقد تم قبول 50 إجابة على الاستبيان صالحة للدراسة والتحليل، وهو ما يتبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-3) تصنيف الاستبيانات

الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المسترجعة		الاستبيانات المقبولة	
العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
65	100%	50	76.92 %	50	100%

المصدر: من إعداد الطلبة

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار نموذج الدراسة

تم تقسيم هذا الإطار إلى قسمين هامين:

- القسم الأول: تم فيه التطرق إلى عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

- القسم الثاني: تم فيه اختبار النموذج النظري للدراسة وفرضياته بناء على نتائج المعالجة الإحصائية للاختبار الانحدار الخطي المتعدد.

1. عرض نتائج الدراسة

يحتوي هذا الجانب على عنصرين، حيث تمثل العنصر الأول في تحديد اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة، بينما تمثل العنصر الثاني في التحليل الوصفي لمحاو الدراسة مع تفسير نتائجها.

1.1. اتجاه إجابات عينة الدراسة بهدف معرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة محاور الاستبيان فقد تم تحديد المتوسطات الحسابية لدرجات مقياس ليكارت الخماسي المطبق في استبيان الدراسة وحصرها ضمن مجالات محددة ومن ثم تحديد التقييم الموافق لكل مجال على حدا. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-4) - مجالات المتوسط الحسابي لمقياس ليكارت مع تقييمها تعديل الترميز

المستوى	الرمز	مجال المتوسط الحسابي
موافق بشدة	1	من 1 إلى 1.79
موافق	2	من 1.80 إلى 2.59
محايد	3	من 2.60 إلى 3.39
غير موافق	4	من 3.40 إلى 4.19
غير موافق بشدة	5	من 4.20 إلى 5

من إعداد الطلبة المصدر:

2.1. التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة

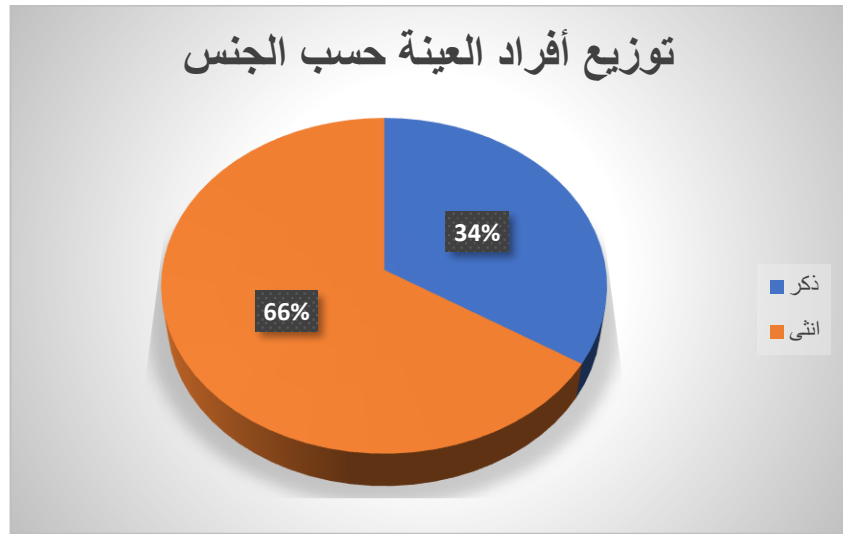
تم تحليل عينة الدراسة بغية التعرف على المتغيرات الديمغرافية وكيفية توزيع افراد العينة وفقا لكل

1- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

جدول رقم (2-5) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	تكرار	النسبة
ذكر	17	34%
أنثى	33	66%
المجموع	50	100%

المصدر: مستخرج من البرنامج الاحصائي spss انطلاقا من تفريغ بيانات الاستبيان.



شكل رقم 1: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

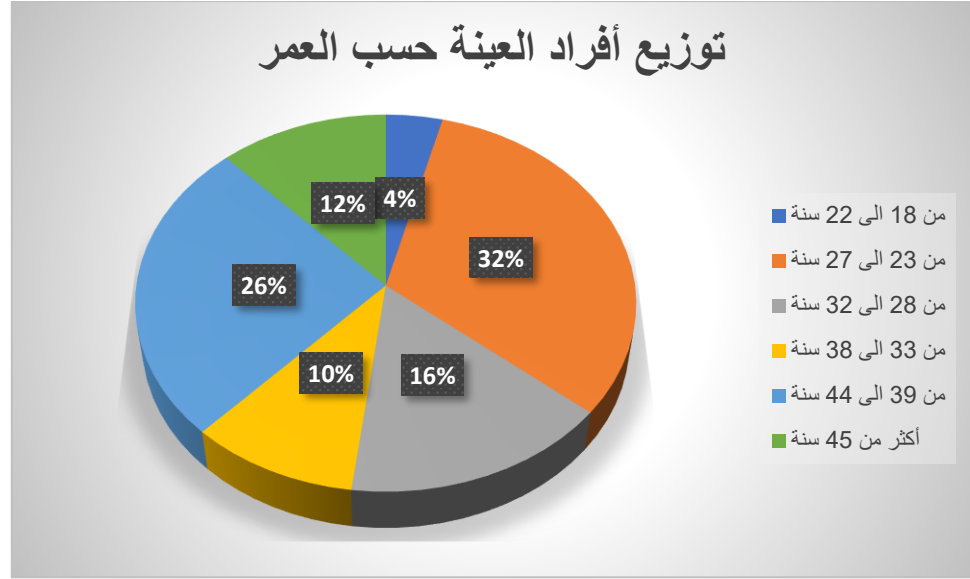
من خلال الجدول والشكل يظهر أن عدد الرجال الذين أجابوا على الاستبانة هو 17، وهذا يمثل 34% من إجمالي المستجيبين وأن عدد النساء اللاتي أجبن على الاستبيان هو 33، وهذا يمثل 66% من إجمالي المستجيبين، ويظهر أن أغلبية المستجيبين كانوا من النساء.

2- توزيع أفراد العينة حسب العمر:

جدول رقم (2-6): توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
من 18 الى 22 سنة	2	4%
من 23 الى 27 سنة	16	32%
من 28 الى 32 سنة	8	16%
من 33 الى 38 سنة	5	10%
من 39 الى 44 سنة	13	26%
أكثر من 45 سنة	6	12%
المجموع	50	100%

المصدر: مستخرج من البرنامج الاحصائي SPSS انطلاقا من تفريغ بيانات الاستبيان



شكل رقم 2: توزيع أفراد العينة حسب العمر

يمثل الجدول 2 التوزيع العمري للمستجيبين في الاستبانة، وهو يساعد في تقديم فهم أعمق لتنوع الآراء بين المشاركين.

التنوع العمري: الجدول يُظهر تنوعاً واسعاً في الأعمار بين المستجيبين، مما يساعد على ضمان أن البيانات تعكس وجهات نظر متنوعة قد تختلف بناءً على الخبرات الحياتية والمهنية للمشاركين.

أكبر فئة عمرية ممثلة هي الفئة من 23 إلى 27 سنة بنسبة 32%، تليها الفئة من 39 إلى 44 سنة بنسبة 26%. هذا يدل على أن الغالبية العظمى من المستجيبين تقع ضمن فئات عمرية نشطة مهنيًا، مما قد يعكس خبرات واسعة وتأثيرات على الاستجابات المتعلقة بالمعايير المحاسبية وحوكمة الشركات.

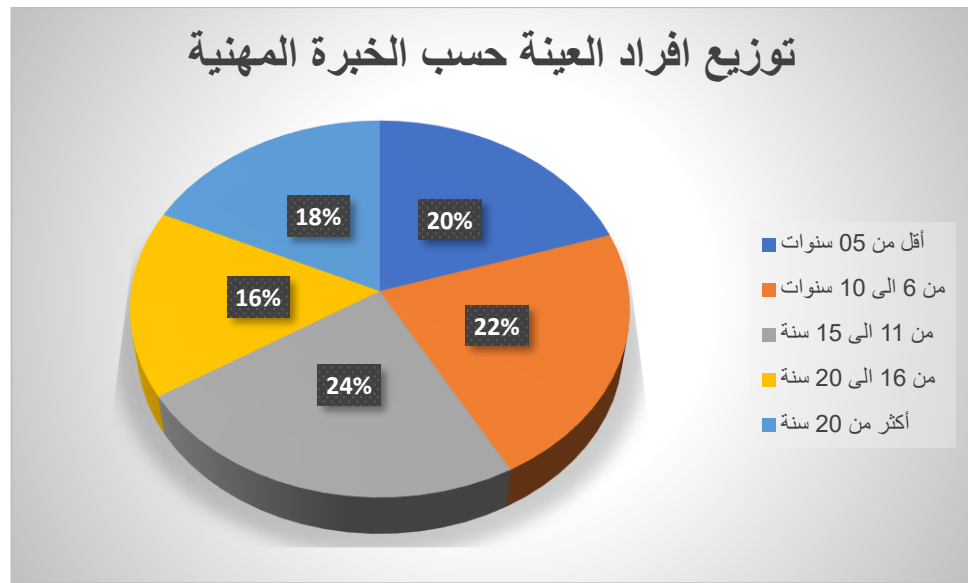
من المحتمل أن تتضمن الفئات العمرية الأكبر خبرة مهنية أكثر، مما قد يؤدي إلى استجابات أكثر تفصيلاً ودقة فيما يخص التعقيدات والتحديات المحتملة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في حين أن الأفراد الأصغر سناً، خصوصاً تلك الفئة من 18 إلى 22 سنة، ربما تكون لديهم تعرض أقل للمعايير المحاسبية في سياق عملي معمق، لكن وجهات نظرهم قد تكون مهمة لفهم تأثير التعليم والتدريب الأولي حول المعايير الدولية.

3- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

جدول رقم (2-7): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

العمر	العدد	النسبة
أقل من 05 سنوات	10	20%
من 6 الى 10 سنوات	11	22%
من 11 الى 15 سنة	12	24%
من 16 الى 20 سنة	8	16%
أكثر من 20 سنة	9	18%
المجموع	50	100%

المصدر: مستخرج من البرنامج الاحصائي SPSS انطلاقا من تفريغ بيانات الاستبيان.



شكل رقم 3: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

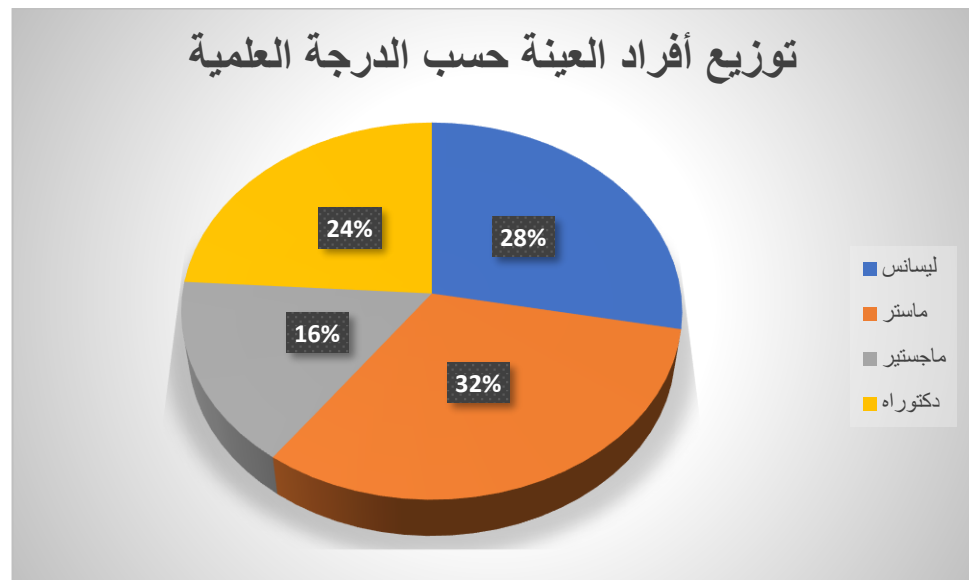
الجدول المقدم يظهر توزيع الخبرة المهنية للمستجيبين في الاستبيان بناءً على سنوات العمل، مما يقدم رؤية مهمة حول مستويات الخبرة بين المشاركين. أكبر نسبة من المستجيبين تتركز في الفئة العمرية من 11 إلى 15 سنة بنسبة 24%، مما يعكس وجود خبرة متوسطة وقدرة على فهم وتقييم معتقدات القطاعات التي يعملون بها. الفئات من 6 إلى 10 سنوات وأكثر من 20 سنة تأتي تالياً بنسب 22% و 18% على الترتيب، ما يدل على تواجد نسبة كبيرة من المشاركين الذين لديهم خبرة طويلة قد تؤثر إيجابياً في تعميق فهمهم للموضوعات المطروحة. الفئة الأصغر سناً، أقل من 5 سنوات، والتي تضم 20% من المشاركين، تعبر عن وجود نسبة معتبرة من الأفراد الجدد في القطاع والذين قد يحملون نظرات جديدة أو حديثة نحو الممارسات العملية. بشكل عام، تنوع الخبرات في العينة يمكن أن يساهم في تعزيز النتائج بأراء متنوعة تغطي مختلف جوانب وتحديات القطاع الذي يستهدفه الاستبيان.

4- توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي:

جدول رقم (2-8): توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي

النسبة	العدد	المستوى العلمي
28%	14	ليسانس
32%	16	ماستر
16%	8	ماجستير
24%	12	دكتوراه
100%	50	المجموع

المصدر: مستخرج من البرنامج الاحصائي SPSS انطلاقاً من تفريغ بيانات الاستبيان.



شكل رقم 4:

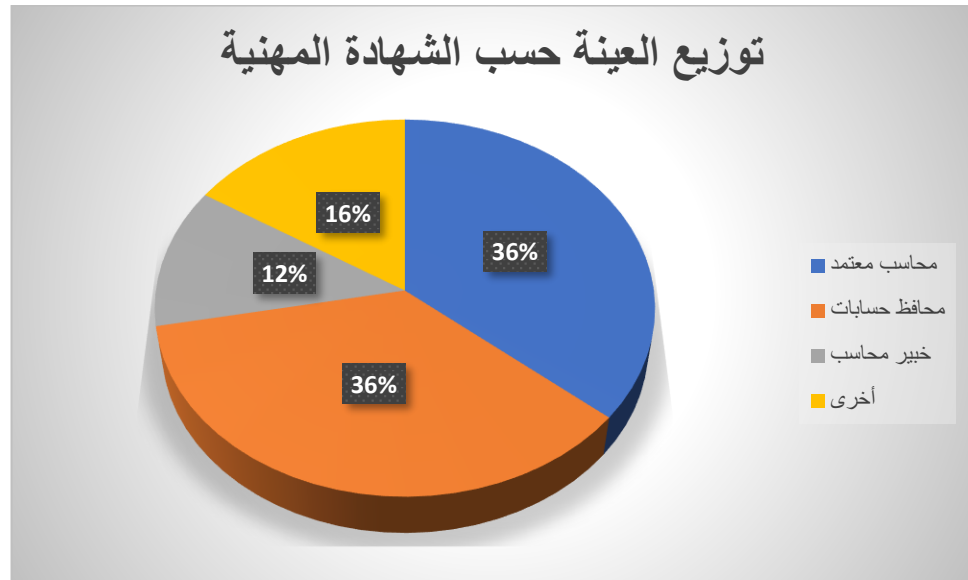
الجدول 4 يوضح التوزيع التعليمي للمستجيبين في الاستبيان، ويعكس مستوى التنوع في الخلفيات الأكاديمية بين المشاركين. تُظهر البيانات أن أعلى نسبة من المستجيبين تملك درجة الماستر بنسبة 32%، ما يدل على وجود قاعدة قوية من الخبرات الأكاديمية المتقدمة التي يمكن أن تؤثر في تحليلات وفهم القضايا المطروحة في الاستبيان، خاصة تلك المتعلقة بالمعايير المحاسبية وحوكمة الشركات. الأفراد الحاصلين على الدكتوراه يمثلون 24%، مما يشير إلى تأثير محتمل أكبر في تقديم آراء معمقة وبحثية. الفئات الأقل تمثيلاً هي الماجستير بنسبة 16% والليسانس بنسبة 28%. وهذه النسب تُظهر توزيعاً متوازناً نسبياً يسمح بالجمع بين وجهات نظر عملية وأكاديمية في تحليل البيانات. التنوع في المستويات العلمية يعزز من جودة البيانات المجمعة ويساهم في تعميق الفهم الشامل للموضوعات المدروسة في الاستبيان.

5- توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المهنية:

جدول رقم (9-2): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المهنية

النسبة	العدد	المستوى العلمي
36%	18	محاسب معتمد
36%	18	محافظ حسابات
12%	6	خبير محاسب
16%	8	أخرى
100%	50	المجموع

المصدر: مستخرج من البرنامج الاحصائي SPSS انطلاقا من تفريغ بيانات الاستبيان.



شكل رقم 5: توزيع العينة حسب الشهادة المهنية

الجدول رقم 5 يظهر توزيع الشهادات المهنية بين أفراد العينة في الاستبيان، وهو يعكس التنوع في التخصصات المهنية المرتبطة بالمحاسبة وحوكمة الشركات. يمثل كل من المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات النسبة الأكبر بنسبة 36% لكل منهما، مما يدل على أن غالبية المستجيبين لديهم خبرة وتأهيل مهني قوي في المجالات المحاسبية، وهذا يعزز من جودة البيانات المجمعة فيما يتعلق بمسائل مثل الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها في الحوكمة.

الخبراء المحاسبين يمثلون نسبة أقل بـ 12%، مما يشير إلى وجود مجموعة من المشاركين ذوي معرفة متخصصة وعميقة قد تؤثر بشكل كبير في تحليلات وتقييمات المعايير والسياسات المحاسبية. أما النسبة المتبقية والتي تمثل 16% تظهر أن هناك مجموعة متنوعة من الخلفيات المهنية الأخرى المشاركة في الاستبيان، مما يمكن أن يوفر وجهات نظر مختلفة وربما أقل تخصصاً في المحاسبة ولكنها ذات صلة بحوكمة الشركات وإدارتها.

هذا التوزيع يُعطي دلالة على أن العينة لديها قدرة عالية على تقديم تقييمات دقيقة ومعقدة حول الاسئلة المطروحة في الاستبيان، ويؤكد على الخبرة المهنية الواسعة التي يمكن أن تساهم في تحليل البيانات بشكل فعال.

ثانياً: اختبار ثبات وصدق الاستبيان

لتحليل الثبات (Reliability) للاستبيان، يمكن استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وهو مؤشر شائع لقياس الثبات الداخلي لمجموعة من البنود أو الاسئلة التي تُستخدم لقياس بناء معين. يساعد هذا المعامل في تقييم ما إذا كانت العناصر المختلفة في الاستبيان تقيس نفس المفهوم بشكل متسق ونحكم على صدق الاستبيان بناءً على نتيجة هذا الاختبار كما يلي:

ألفا كرونباخ > 0.9 : يشير إلى ثبات عالي جداً.

$0.8 > \text{ألفا كرونباخ} > 0.9$: يشير إلى ثبات جيد.

$0.7 > \text{ألفا كرونباخ} > 0.8$: يشير إلى ثبات مقبول.

$0.6 > \text{ألفا كرونباخ} > 0.7$: يشير إلى ثبات ضعيف.

ألفا كرونباخ > 0.6 : يشير إلى ثبات غير مقبول.

جدول رقم (10-2): تحليل صدق المقياس

المحاور	عدد العناصر	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	6	0.725
المحور الثاني	6	0.856
المحور الثالث	5	0.789

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS

الجدول 6 يعرض معاملات ألفا كرونباخ لثلاثة محاور مختلفة، وهو مؤشر يستخدم لقياس موثوقية الاستبيانات والتقييمات، وخاصة فيما يتعلق بالاتساق الداخلي لمجموعة من البنود (الاسئلة أو العبارات) التي تقيس نفس المفهوم أو البنية.

المحور الأول: يحتوي على 6 عناصر ومعامل ألفا كرونباخ له هو 0.725. هذا المعامل يعتبر مقبولاً، مما يشير إلى أن العناصر داخل هذا المحور تظهر اتساقاً داخلياً جيداً. عادةً، يُعتبر معامل ألفا أكبر من 0.7 مقبولاً في البحوث للدلالة على موثوقية جيدة.

المحور الثاني: يحتوي أيضاً على 6 عناصر ولكن معامل ألفا كرونباخ أعلى، وهو 0.856. هذا المعامل ممتاز ويدل على وجود اتساق داخلي قوي جداً بين العناصر في هذا المحور. المحور الثاني يمكن اعتباره الأكثر موثوقية بين الثلاثة في تقديم بيانات متسقة.

المحور الثالث: يحتوي على 5 عناصر فقط ومعامل ألفا كرونباخ له هو 0.789. هذا يعني أن هناك أيضاً اتساقاً داخلياً جيداً بين العناصر، مما يشير إلى أن الاسئلة داخل هذا المحور موثوقة ومتجانسة في قياس ما يُفترض أن تقيسه.

بشكل عام، يُظهر الجدول أن جميع المحاور تتمتع بموثوقية جيدة واتساق داخلي، مع تميز المحور الثاني بأعلى معامل. هذه النتائج تعزز من ثقة الباحثين في استخدام نتائج هذا الاستبيان لتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بموضوع البحث.

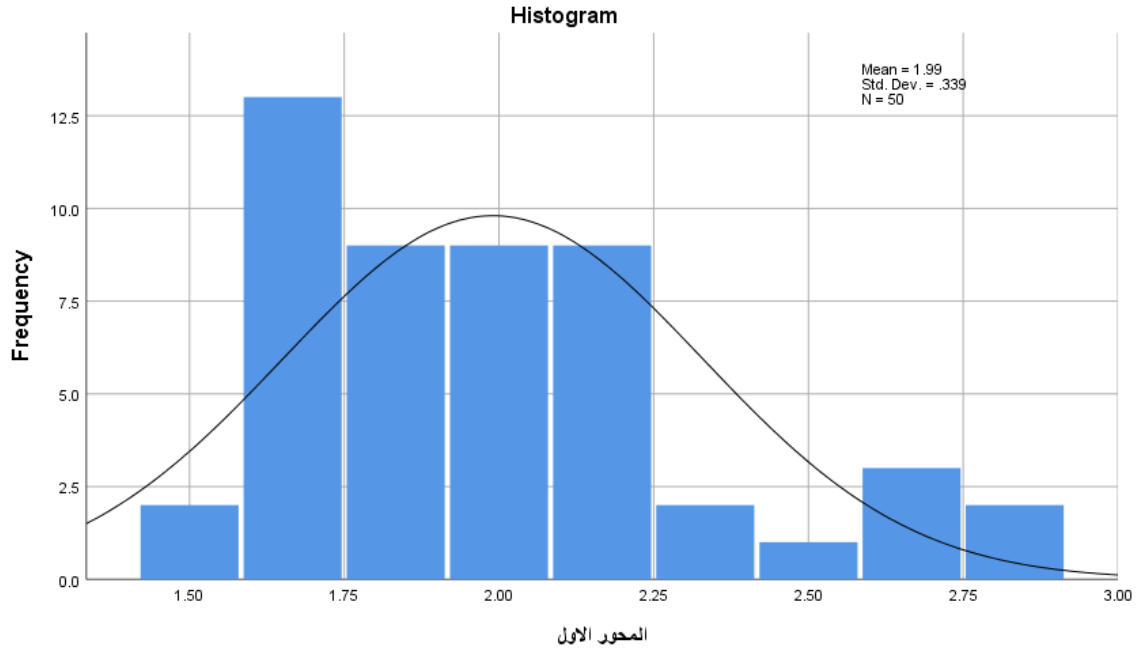
ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي لأسئلة الاستبيان:

من خلال اختبار التوزيع الطبيعي لـ: Kalmogrov-Smirnov، ومن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي حيث إذا كانت قيمة (Sig): أكبر من 0,05 نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل أي أن إجابات السؤال تتبع للتوزيع الطبيعي. أقل من 0,05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي أن إجابات السؤال لا تتبع للتوزيع الطبيعي.

جدول رقم (2-11): اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول

Tests of Normality						
Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov ^a			
Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
0.000	50	0.802	0.000	50	0.304	الإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، عمليات الانتفاضات وبيع حصص جوهريّة من أصول الشركة.
0.000	50	0.782	0.000	50	0.295	توزيع المسؤوليات بما يضمن تعزيز نوعية واستقلالية عمليات الإشراف وشفافية أحكامها لتشجيع الممارسات الأخلاقية المسؤولة للحوكمة
0.000	50	0.814	0.000	50	0.284	توفير معلومات عن المخاطر المتوقعة التي قد تضمّنها تلك المعلومات، كالمخاطر الخاصة بالصناعة أو المناطق الجغرافية التي تعمل فيها الشركة،
0.000	50	0.825	0.000	50	0.237	إعداد ومراجعة المعلومات أسلوب ينفق ومعايير الجودة. المحاسبية والمالية
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: مستخرج من البرنامج الاحصائي SPSS انطلاقاً من تفرغ بيانات الاستبيان.



شكل رقم 6: اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الاول

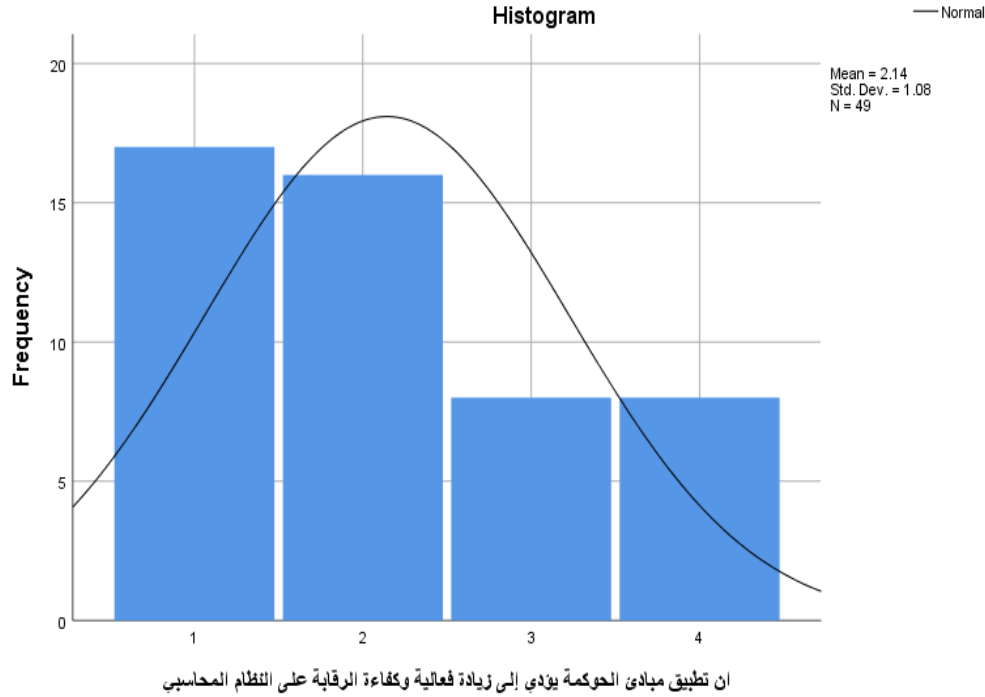
تستخدم اختبارات Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk للتحقق من الحالة الطبيعية في توزيع البيانات. يحتوي كلا الاختبارين على فرضية صفرية مفادها أن البيانات يتم توزيعها بشكل طبيعي. لذلك، فإن الاحتمالية أقل من 0.05 ستؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية واستنتاج أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

في هذه الحالة، يحتوي كل من اختبارات Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk على قيم معنوية ($p < 0.05$) لجميع المتغيرات التي تم اختبارها، مما يعني أننا سنرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن البيانات موزعة بشكل طبيعي. لذلك، يبدو أنه لا يتم توزيع أي من المتغيرات المدرجة في الجدول بشكل طبيعي.

جدول رقم (2-12): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المحور الثاني

Tests of Normality						
Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov ^a			
Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
0.000	49	0.790	0.000	49	0.326	تساعد المعايير المحاسبية على تحقيق نوعية المعلومات المالية التي تخدم إدارة الشركة وكل الأطراف الأخرى ذات العلاقة
0.000	49	0.762	0.000	49	0.303	إن احترام الشركة لحقوق الأطراف أصحاب المصالح يزيد من ثقة هذه الأطراف بأن الشركة تعكس في تقاريرها المالية الوضع المالي الحقيقي للشركة
0.000	49	0.827	0.000	49	0.275	إن الإفصاح الكامل وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة بالشركة يزيد من ثقة وقابلية مقارنة للمعلومات
0.000	49	0.787	0.000	49	0.288	ان الفصل بين الوظائف والإفصاح عن أي تعارض في المصالح بين أعضاء على الإدارة والشركة يزيد من ثقة المستخدمين بنزاهة حسابات الشركة وأدائه
0.000	49	0.802	0.000	49	0.287	إقرار إجراءات تضمن حظر استخدام أو الاطلاع على معلومات النظام المحاسبي إلا للأفراد المصرح لهم
0.000	49	0.835	0.000	49	0.226	ان تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة الرقابة على النظام المحاسبي
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: مستخرج من البرنامج الاحصائي SPSS انطلاقا من تفريغ بيانات الاستبيان.



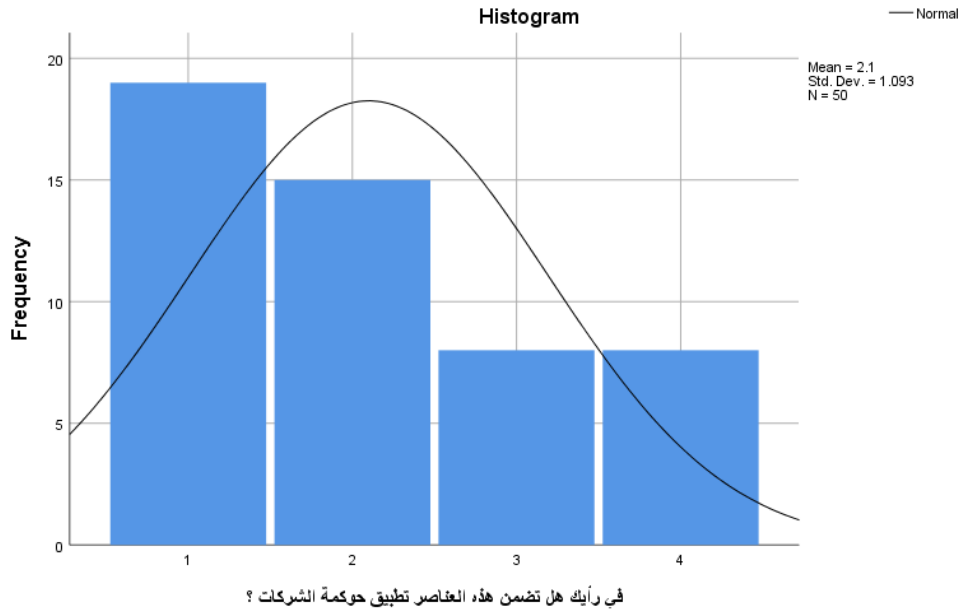
شكل رقم 7: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المحور الثاني

نلاحظ من خلال الجدول رقم 8 أن اختبارات Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk كانت على قيم معنوية ($p < 0.05$) لجميع المتغيرات التي تم اختبارها، مما يعني أننا سنرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن البيانات موزعة بشكل طبيعي. لذلك، يبدو أنه لا يتم توزيع أي من المتغيرات المدرجة في الجدول بشكل طبيعي

جدول رقم (13-2): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المحور الثالث

Tests of Normality						
Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov ^a			
Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
0.000	50	0.669	0.000	50	0.337	تحديث النظام المحامي القالي مع التطورات المحاسبية الدولية والإصدارات IFRS الجديدة المعايير الإبلاغ المالي الدولية
0.000	50	0.829	0.000	50	0.291	وجود قوانين وتشريعات تدعم نظام حوكمة الشركات والعمل على التكوين شتم والتعريف بمبادئ الحوكمة وممارساتها. الميدانية
0.000	50	0.771	0.000	50	0.304	الإعداد والإفصاح عن القوائم المالية طبقا للنظام المحاسبي. المالي لزيادة الثقة في المعلومات المالية
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: مستخرج من البرنامج الاحصائي SPSS انطلاقا من تفرغ بيانات الاستبيان.



شكل رقم 8: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المحور الثالث

نلاحظ من خلال الجدول رقم 9 أن اختبارات Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk كانت على قيم معنوية ($p < 0.05$) لجميع المتغيرات التي تم اختبارها، مما يعني أننا سنرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن البيانات موزعة بشكل طبيعي. لذلك، يبدو أنه لا يتم توزيع أي من المتغيرات المدرجة في الجدول بشكل طبيعي.

رابعا: مقارنة المتوسطات الحسابية:

نقوم بمقارنة المتوسط الحسابي مع المتوسط الحسابي العام (3) حيث المتوسط الحسابي العام هو عبارة عن مجموع درجات سلم "ليكارت" على عددها $((5+4+3+2+1)/5 = 3)$ ، وذلك لكل سؤال أو فقرة أو محور من محاور الدراسة.

1.1 المحور الأول:

جدول رقم (14-2): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة حول المحور الأول

Report				
الإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، عمليات الانتفاضات وبيع حصص جوهريّة من أصول الشركة.	توزيع المسؤوليات بما يضمن تعزيز نوعية واستقلالية عمليات الإشراف وشفافية أحكامها لتشجيع الممارسات الأخلاقية المسؤولة للحوكمة	توفير معلومات عن المخاطر المتوقعة التي قد تضمنها تلك المعلومات، كالمخاطر الخاصة بالصناعة أو المناطق الجغرافية التي تعمل فيها الشركة،	إعداد ومراجعة المعلومات أسلوب ينفق ومعايير الجودة. المحاسبية والمالية	
Mean	3.9400	4.0600	3.9400	3.9000
Std. Deviation	0.97750	0.95640	0.99816	1.07381
N	50	50	50	50

المصدر: مستخرج من البرنامج الاحصائي SPSS انطلاقا من تفرغ بيانات الاستبيان.

الجدول رقم 10 يبين المقارنة بين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المستجيبين حول ستة عناصر في المحور الأول من استبيان حول الإفصاح والمسؤولية والمخاطر في حوكمة الشركات. استنادًا إلى مقياس التقييم من 1 إلى 5، حيث 1 يعني "غير موافق بشدة" و5 يعني "موافق جدًا"، نلاحظ أن المتوسطات (Mean) تتراوح بين 3.94 و4.06، مما يدل على مستويات عالية من الموافقة على العبارات ضمن الاستبيان. الأرقام تعبر عن رضا واضح من جانب المستجيبين بأهمية الإفصاح والمسؤولية وتوفير معلومات عن المخاطر في تعزيز حوكمة الشركات.

العنصر الذي يتعلق بـ "توزيع المسؤوليات بما يضمن تعزيز نوعية واستقلالية عمليات الإشراف وشفافية أحكامها لتشجيع الممارسات الأخلاقية المسؤولة للحوكمة" حصل على أعلى متوسط (4.06)، مما يشير إلى موافقة قوية على أن توزيع المسؤوليات يعزز نوعية واستقلالية الإشراف..

العناصر المتعلقة بـ "الإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، عمليات الانتفاضات وبيع حصص جوهريّة من أصول الشركة" و "توفير معلومات عن المخاطر المتوقعة" (العنصر الأول والثاني) حصلت على متوسطات (3.9400) و (4.0000) على التوالي، مما يعكس موافقة قوية على أهمية هذه العوامل في الحوكمة، العنصر الذي يتعلق بـ "إعداد ومراجعة المعلومات بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية" حصل على متوسط (3.9000)، مما يعكس موافقة قوية على أهمية إعداد ومراجعة المعلومات وفقًا لمعايير الجودة.

بالنسبة للانحراف المعياري (Std. Deviation)، نلاحظ أن القيم تتراوح من 0.95 إلى 1.07381، مما يشير إلى تباين ضئيل في الآراء بين المستجيبين، العنصر الخاص بـ "توزيع المسؤوليات بما يضمن تعزيز نوعية واستقلالية عمليات الإشراف وشفافية أحكامها لتشجيع الممارسات الأخلاقية المسؤولة للحوكمة" لديه أقل تباين (0.97)، مما يعني أن هناك توافقاً كبيراً في الآراء حول أهمية هذا العنصر.

العنصر الخاص بـ "إعداد ومراجعة المعلومات بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية" لديه أعلى تباين (1.07381)، مما يشير إلى وجود آراء متباينة حول فعالية هذه الإجراءات.

بشكل عام، المستجيبون يقدر دور الذي تلعبه الإفصاحات وتوزيع المسؤوليات وتوفير معلومات عن المخاطر في تعزيز الشفافية والثقة في الشركات. هذه النتائج تعكس وجهة نظر إيجابية نحو الممارسات الجيدة في الحوكمة. وجود تباين في الآراء حول بعض العناصر يمكن أن يكون مفيداً في تحديد المجالات التي قد تحتاج إلى مزيد من التوضيح أو التحسين من قبل الشركات لضمان الفعالية الكاملة لسياساتها وإجراءاتها.

جدول رقم (2-15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة حول المحور الثاني

Report						
تساعد المعايير المحاسبية على تحقيق نوعية المعلومات المالية التي تخدم إدارة الشركة وكل الأطراف الأخرى ذات العلاقة	إن احترام الشركة لحقوق الأطراف أصحاب المصالح يزيد من ثقة هذه الأطراف بأن الشركة تعكس في تقاريرها المالية الوضع المالي الحقيقي للشركة	إن الإفصاح الكامل وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة بالشركة يزيد من ثقة وقابلية مقارنة للمعلومات	إن الفصل بين الوظائف والإفصاح عن أي تعارض في المصالح بين أعضاء على الإدارة والشركة يزيد من ثقة المستخدمين بنزاهة حسابات الشركة وأدائه	إقرار إجراءات تضمن حظر استخدام أو الاطلاع على معلومات النظام المحاسبي إلا للأفراد المصرح لهم	إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة الرقابة على النظام المحاسبي	
3.9800	4.1224	3.9000	4.1600	4.1000	3.8600	Mean
0.86873	0.90445	0.99488	0.81716	0.81441	1.06924	Std. Deviation
50	50	50	50	50	50	N

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي SPSS انطلاقاً من تفرغ بيانات الاستبيان.

الجدول رقم 11 يبين المقارنة بين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المستجيبين حول ستة عناصر في المحور الثاني من استبيان حول معايير المحاسبة وحوكمة الشركات. استناداً إلى مقياس التقييم من 1 إلى 5، حيث 1 يعني "غير موافق بشدة" و5 يعني "موافق جداً"، يمكن تقديم التحليل التالي:

نلاحظ أن المتوسطات (Mean) تتراوح بين 3.860 و4.160، مما يدل على مستويات عالية من الموافقة على العبارات ضمن الاستبيان. الأرقام تعبر عن رضا واضح من جانب المستجيبين بأهمية وفعالية المعايير المحاسبية والحوكمة في تعزيز نوعية المعلومات المالية والشفافية في الشركات.

العنصر الذي يتعلق بـ "احترام الشركة لحقوق الأطراف أصحاب المصالح" حصل على أعلى متوسط (4.1224)، مما يعكس قوة الاعتقاد بأن الشركات التي تحترم حقوق المعنيين تعزز الثقة في تقاريرها المالية، بالنسبة للانحراف المعياري (Std. Deviation) نلاحظ أن القيم تتراوح من 0.81441 إلى 1.06924، مما يشير إلى تباين معتدل في الآراء بين المستجيبين. العنصر الخاص بـ "إقرار إجراءات تضمن حظر استخدام أو الاطلاع على معلومات النظام المحاسبي" لديه أعلى تباين (1.06924)، مما يعني وجود آراء متباينة حول فعالية هذه الإجراءات. العناصر الأخرى تظهر انحرافات معيارية أقل، مما يدل على توافق أكبر بين المستجيبين حول أهميتها.

تفسير شامل:

بشكل عام، المستجيبون يقدر دور الذي تلعبه المعايير المحاسبية وإجراءات الحوكمة في تعزيز الشفافية والثقة بين جميع الأطراف ذات العلاقة. هذه النتائج تعكس وجهة نظر إيجابية نحو الممارسات الجيدة في المحاسبة والحوكمة، وجود تباين في الآراء حول بعض العناصر يمكن أن يكون مفيداً في تحديد المجالات التي قد تحتاج إلى مزيد من التوضيح أو التحسين من قبل الشركات لضمان الفعالية الكاملة لسياساتها وإجراءاتها.

جدول رقم (16-2): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة حول المحور الثالث

Report			
في رأيك هل الاهتمام بالعناصر التالية يسمح بإرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر؟	تحديث النظام المحاسبي الحالي مع التطورات المحاسبية الدولية والإصدارات IFRS الجديدة المعايير الإبلاغ المالي الدولية	وجود قوانين وتشريعات تدعم نظام حوكمة الشركات والعمل على التكوين شتم والتعريف بمبادئ الحوكمة وممارستها. الميدانية	
Mean	3.9800	4.3400	3.8200
Std. Deviation	0.99980	0.59281	1.00387
N	50	50	50

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي SPSS انطلاقاً من تفرغ بيانات الاستبيان.

الجدول رقم 12 يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المستجيبين حول المحور الثالث المتعلق بإرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر. استناداً إلى مقياس التقييم، نلاحظ أن المتوسطات (Mean) تتراوح بين 3.8200 و4.3400، مما يدل على

مستويات عالية من الموافقة على العبارات ضمن الاستبيان. الأرقام تعبر عن رضا واضح من جانب المستجيبين بأهمية العوامل المختلفة لإرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر.

العنصر الذي يتعلق بـ"تحديث النظام المحاسبي المالي مع التطورات المحاسبية الدولية والإصدارات الجديدة IFRS" حصل على أعلى متوسط (4.3400)، مما يعكس قوة الاعتقاد بأن تحديث النظام المحاسبي مع التطورات الدولية يعزز من تطبيق مبادئ الحوكمة.

بالنسبة للانحراف المعياري (Std. Deviation) نلاحظ أن القيم تتراوح من 0.59281 إلى 1.09265، مما يشير إلى تباين معتدل في الآراء بين المستجيبين. العنصر الخاص بـ"الإعداد والإفصاح عن القوائم المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي لزيادة الثقة في المعلومات المالية" لديه أعلى تباين (1.09265)، مما يعني وجود آراء متباينة حول فعالية هذه الإجراءات. العناصر الأخرى تظهر انحرافات معيارية أقل، مما يدل على توافق أكبر بين المستجيبين حول أهميتها.

بشكل عام، المستجيبون يقدرون أهمية تحديث النظام المحاسبي وتوفير القوانين والتشريعات الداعمة لنظام حوكمة الشركات في الجزائر. هذه النتائج تعكس وجهة نظر إيجابية نحو الممارسات الجيدة في المحاسبة والحوكمة. وجود تباين في الآراء حول بعض العناصر يمكن أن يكون مفيداً في تحديد المجالات التي قد تحتاج إلى مزيد من التوضيح أو التحسين لضمان الفعالية الكاملة لسياسات وإجراءات الحوكمة.

خامساً: اختبار الفرضيات:

يجري اختبار الفرضيات وفقاً لهذه الإحصائية كما يلي:

فرضية العدم H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية.

وهذا حسب كل عنصر يتم إجراء الاختبار له ، حيث سنقارن القيمة (Sig) من الجدول مع مستوى المعنوية 0,05، إذا كانت القيمة (Sig):

.أكبر من 0,05 فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل.

.أقل من 0,05 فإننا نرفض فرضية العدم نقبل الفرض البديل.

1. اختبار الفرضيات للمحور الأول (الإفصاح)

جدول رقم (2-17): اختبار WILCOXON لإجابات أفراد العينة لأسئلة المحور الأول

Hypothesis Test Summary				
	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of الإفصاح equals 3.00.	One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test	.000	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

المصدر: مستخرج من البرنامج الاحصائي SPSS انطلاقا من تفريغ بيانات الاستبيان.

من خلال الجدول 17 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل. الفرضية الصفرية (Null Hypothesis) في هذا الاختبار تنص على أن الوسيط لمتغير "الإفصاح" يساوي 3.00. باستخدام اختبار ويلكوكسون للترتيب الموقعية لمجموعة واحدة (One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test)، تم التوصل إلى أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية، أي أن الوسيط لمتغير "الإفصاح" يختلف عن القيمة المفترضة 3.00. وهذا يعني أن هناك دلالة إحصائية على أن تقييم المستجيبين للإفصاح يختلف عن المتوسط المتوقع، وبالتالي يقع متغير "الإفصاح" ضمن منطقة الرفض، مما يشير إلى أن هناك اختلافات في آراء المستجيبين حول هذا المحور.

2. اختبار الفرضيات للمحور الثاني (المسؤولية)

جدول رقم (2-18): اختبار WILCOXON لإجابات أفراد العينة لأسئلة المحور الثاني

Hypothesis Test Summary				
	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of المسؤولية equals 3.00.	One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test	.000	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

المصدر: مستخرج من البرنامج الاحصائي SPSS انطلاقا من تفريغ بيانات الاستبيان.

من خلال الجدول 18 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل. الفرضية الصفرية (Null Hypothesis) في هذا الاختبار تنص على أن الوسيط لمتغير "المسؤولية" يساوي 3.00.

باستخدام اختبار ويلكوكسون للترتيب الموقعية لمجموعة واحدة (One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test)، تم التوصل إلى أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية، أي أن الوسيط لمتغير "المسؤولية" يختلف عن القيمة المفترضة 3.00 وهذا يعني أن هناك دلالة إحصائية على أن تقييم المستجيبين للمسؤولية يختلف عن المتوسط المتوقع،

وبالتالي يقع متغير "المسؤولية" ضمن منطقة الرفض، مما يشير إلى أن هناك اختلافات في آراء المستجيبين حول هذا المحور.

3. اختبار الفرضيات للمحور الثاني (المخاطر)

جدول رقم (2-19): اختبار WILCOXON لإجابات أفراد العينة لأسئلة المحور الثالث

Hypothesis Test Summary				
	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The median of المخاطر equals 3.00.	One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test	.000	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

المصدر: مستخرج من البرنامج الاحصائي SPSS انطلاقا من تفريغ بيانات الاستبيان.

من خلال الجدول 19 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل. الفرضية الصفريّة (Null Hypothesis) في هذا الاختبار تنص على أن الوسيط لمتغير "المخاطر" يساوي 3.

باستخدام اختبار ويلكوكسون للرتب الموقعية لمجموعة واحدة (One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test)، تم التوصل إلى أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية، أي أن الوسيط لمتغير "المخاطر" يختلف عن القيمة المفترضة 3 وهذا يعني أن هناك دلالة إحصائية على أن تقييم المستجيبين للمخاطر يختلف عن المتوسط المتوقع، وبالتالي يقع متغير "المخاطر" ضمن منطقة الرفض، مما يشير إلى أن هناك اختلافات في آراء المستجيبين حول هذا المحور.

سادسا: تحليل الارتباط

جدول رقم (2-20): تحليل الارتباط بين المحاور

Correlations				
		الافصاح	المسؤولية	المخاطر
الافصاح	Pearson Correlation	1	0.586	-0.785
	Sig. (2-tailed)		0.045	0.025
	N	50	50	50
المسؤولية	Pearson Correlation	0.586	1	-0.693
	Sig. (2-tailed)	0.045		0.001
	N	50	50	50
المخاطر	Pearson Correlation	-0.785	-0.693	1
	Sig. (2-tailed)	0.025	0.001	
	N	50	50	50

المصدر: مستخرج من البرنامج الاحصائي SPSS انطلاقا من تفريغ بيانات الاستبيان.

الجدول 16 يعرض معاملات الارتباط لبيرسون (Pearson Correlation) والقيم الاحتمالية (Sig. (2-tailed)) بين ثلاثة محاور: الإفصاح، المسؤولية، والمخاطر. يمكن تقديم التحليل التالي:

1. الإفصاح والمسؤولية:

معامل الارتباط 0.586 (Pearson Correlation)

القيمة الاحتمالية 0.045 (Sig. (2-tailed))

التفسير: هناك ارتباط موجب متوسط القوة بين الإفصاح والمسؤولية، وهو دال إحصائياً ($p < 0.05$). هذا يشير إلى أن زيادة الإفصاح ترتبط بزيادة المسؤولية.

2. الإفصاح والمخاطر:

معامل الارتباط -0.785 (Pearson Correlation)

القيمة الاحتمالية (Sig. (2-tailed)): 0.025

التفسير: هناك ارتباط سالب قوي بين الإفصاح والمخاطر، وهو دال إحصائياً ($p < 0.05$). هذا يشير إلى أن زيادة الإفصاح ترتبط بانخفاض المخاطر.

3. المسؤولية والمخاطر:

معامل الارتباط (Pearson Correlation): -0.693

القيمة الاحتمالية (Sig. (2-tailed)): 0.001

التفسير: هناك ارتباط سالب قوي بين المسؤولية والمخاطر، وهو دال إحصائياً ($p < 0.01$). هذا يشير إلى أن زيادة المسؤولية ترتبط بانخفاض المخاطر.

بناءً على نتائج معاملات الارتباط لبيرسون والقيم الاحتمالية، هناك دلالة إحصائية على وجود ارتباطات قوية بين المحاور الثلاثة. يمكن تلخيص النتائج كما يلي:

هناك ارتباط موجب متوسط القوة بين الإفصاح والمسؤولية، مما يشير إلى أن زيادة مستوى الإفصاح يرتبط بزيادة مستوى المسؤولية.

هناك ارتباط سالب قوي بين الإفصاح والمخاطر، مما يشير إلى أن زيادة مستوى الإفصاح يرتبط بانخفاض مستوى المخاطر.

هناك ارتباط سالب قوي بين المسؤولية والمخاطر، مما يشير إلى أن زيادة مستوى المسؤولية يرتبط بانخفاض مستوى المخاطر.

هذه النتائج تعكس تأثيراً متبادلاً بين هذه المحاور الثلاثة، حيث يرتبط تحسين الإفصاح والمسؤولية بتقليل المخاطر في هذا السياق.

سابعاً: تحليل التباين (إحصائية فيشر F):

يجري اختبار الفرضيات وفقاً لهذه الإحصائية كما يلي:

فرضية العدم H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية.

وهذا حسب كل عنصر يتم إجراء الاختبار له، حيث سنقارن القيمة (Sig) من الجدول مع مستوى المعنوية 0,05، إذا كانت القيمة (Sig):

أكبر من 0,05 فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل.

أقل من 0,05 فإننا نرفض فرضية العدم نقبل الفرض البديل.

جدول رقم (2-21): جدول تحليل التباين

ANOVA ^a						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.000b	2247220.225	0.675	3	2.024	Regression	1
		0.000	46	0.000	Residual	
			49	2.024	Total	
a. Dependent Variable: افعالية حوكمة الشركات						
b. Predictors: (Constant), المتطلبات إرساء مبادئ الحوكمة, النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية, المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS)						

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS بالاعتماد على بيانات الاستبيان

الجدول 17 يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لدراسة تأثير ثلاث متغيرات مستقلة (متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة، النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية، والمعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS)) على المتغير التابع (فاعلية حوكمة الشركات)، تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إلى أن النموذج التفسيري له تأثير ذو دلالة إحصائية كبيرة على فاعلية حوكمة الشركات. يتضح ذلك من خلال قيمة F العالية جداً (2247220.225) والقيمة الاحتمالية (Sig.) التي تساوي 0.000، مما يدل على أن النموذج ككل يفسر جزءاً كبيراً من التباين في فاعلية حوكمة الشركات بشكل موثوق.

من الجدول، نجد أن مجموع المربعات للنموذج التفسيري (Regression) هو 2.024 مع 3 درجات حرية، مما يعطي متوسط المربعات 0.675. بينما مجموع المربعات للخطأ (Residual) هو 0.000 مع 46 درجة حرية، مما يعطي متوسط المربعات 0.000. هذا يشير إلى أن التباين الذي لم يفسره النموذج التفسيري يكاد يكون معدوماً، مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر تقريباً كل التباين في فاعلية حوكمة الشركات.

بناءً على هذه النتائج، يمكننا استنتاج أن المتغيرات المستقلة الثلاثة (متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة، النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية، والمعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS)) تلعب دوراً مهماً وذو دلالة إحصائية في تحديد فاعلية حوكمة الشركات.

ثامنا اختبار الفرضيات:

1. الفرضية الأولى: تأثير المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) على فعالية حوكمة الشركات

جدول رقم (2-22): تأثير المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) على فعالية حوكمة الشركات

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.000	11.508		0.290	3.343	(Constant)	1
0.024	2.332	0.319	0.073	0.170	المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS)	
a. Dependent Variable: فعالية حوكمة الشركات						

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS بالاعتماد على بيانات الاستبيان

يبين الجدول اختبار فرضية وجود تأثير للمعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) على فعالية حوكمة الشركات. يشير العمود الخاص بالمعاملات غير الموحدة إلى أن الثابت (Constant) يبلغ 3.428 مع خطأ معياري (Std. Error) قدره 0.290، وقيمة t تساوي 11.845، مما يدل على أن الثابت ذو دلالة إحصائية عالية جدًا (Sig. = 0.000).

المتغير المستقل "المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS)" له معامل (B) قدره 0.170 مع خطأ معياري (Std. Error) قدره 0.073، مما ينتج عنه قيمة t تساوي 2.332 وقيمة احتمالية (Sig.) تساوي 0.024. هذا يشير إلى أن المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) لها تأثير ذو دلالة إحصائية على فعالية حوكمة الشركات عند مستوى دلالة 0.05، بالإضافة إلى ذلك، يشير المعامل إلى أن قيمة Beta لهذا المتغير هي 0.319، مما يعني أن لكل وحدة تغيير في المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS)، يتغير فعالية حوكمة الشركات بنسبة 0.319 وحدة. هذه النتيجة تدل على أن المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) تساهم بشكل كبير في تفسير التباين في فعالية حوكمة الشركات.

بشكل عام، يمكن استنتاج أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) يرتبط بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية بزيادة فعالية حوكمة الشركات، مما يعزز أهمية هذه المعايير في تحسين الجودة والشفافية في التقارير المالية للشركات..

2. الفرضية الثانية: تأثير النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية على فعالية حوكمة الشركات.

جدول رقم (2-23): تأثير النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية على فعالية حوكمة الشركات

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.000	10.811		0.222	2.405	(Constant)	1
0.000	7.278	0.724	0.055	0.401	النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية	
a. Dependent Variable: فعالية حوكمة الشركات						

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS بالاعتماد على بيانات الاستبيان

يبين الجدول اختبار فرضية وجود تأثير للنظام المحاسبي والمعايير المحاسبية على فعالية حوكمة الشركات. يعرض العمود الخاص بالمعاملات قيمة الثابت (Constant) عند 2.405 مع خطأ معياري (Std. Error) قدره 0.222، مما يعطي قيمة t تساوي 10.811. هذه القيمة ذات دلالة إحصائية عالية جداً، كما يتضح من قيمة Sig. التي تساوي 0.000، مما يعني أن الثابت ذو دلالة إحصائية قوية.

بالنسبة للمتغير المستقل "النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية"، يظهر الجدول أن المعامل (B) هو 0.401 مع خطأ معياري قدره 0.055، مما يعطي قيمة t تساوي 7.278. قيمة Sig. تساوي 0.000، مما يشير إلى أن تأثير النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية على فعالية حوكمة الشركات ذو دلالة إحصائية كبيرة، ويوضح المعامل أن قيمة Beta هي 0.724، مما يعني أن لكل وحدة تغيير في النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية، يتغير فعالية حوكمة الشركات بنسبة 0.724 وحدة. هذه النتيجة تدل على أن النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية له تأثير كبير ومهم على فعالية حوكمة الشركات.

وعليه نستنتج أن تحسين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية يرتبط بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية بزيادة فعالية حوكمة الشركات. هذا يشير إلى أن اعتماد معايير محاسبية جيدة يؤدي إلى تحسين الأداء العام للشركات من حيث الحوكمة.

3. الفرضية الثالثة: تأثير متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة على فعالية حوكمة الشركات.

جدول رقم (2-24) : تأثير متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة على فعالية حوكمة الشركات

Coefficients ^a					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.000	12.714		0.251	3.190	(Constant) 1
0.002	3.313	0.431	0.061	0.203	متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة
a. Dependent Variable: فعالية حوكمة الشركات					

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS بالاعتماد على بيانات الاستبيان

يبين الجدول اختبار فرضية وجود تأثير لمتطلبات إرساء مبادئ الحوكمة على "فعالية حوكمة الشركات". في العمود الخاص بالمعاملات نجد أن الثابت (Constant) هو 3.190 مع خطأ معياري (Std. Error) قدره 0.251، مما يعطي قيمة t تساوي 12.714. قيمة Sig. تساوي 0.000، مما يدل على أن الثابت ذو دلالة إحصائية قوية.

بالنسبة للمتغير المستقل "متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة"، نجد أن المعامل (B) هو 0.203 مع خطأ معياري قدره 0.061، مما يعطي قيمة t تساوي 3.313. قيمة Sig. تساوي 0.002، مما يشير إلى أن تأثير "متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة" على "فعالية حوكمة الشركات" إيجابي وذو دلالة إحصائية كبيرة، ويوضح المعامل أن قيمة Beta هي 0.431، مما يعني أن لكل وحدة تغيير في "متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة"، يتغير "فعالية حوكمة الشركات" بنسبة 0.431 وحدة هذه النتيجة تشير إلى أن "متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة" له تأثير ملحوظ على "فعالية حوكمة الشركات".

وعليه نقول أن تعزيز "متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة" يرتبط بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية بزيادة "فعالية حوكمة الشركات". هذا يشير إلى أن اعتماد وتنفيذ مبادئ الحوكمة بشكل جيد يحسن الأداء العام للشركات من حيث الحوكمة.

الخلاصة:

تشير نتائج الدراسة بوضوح إلى التأثير الكبير والإيجابي الذي تتركه المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS)، النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية، ومتطلبات إرساء مبادئ الحوكمة على فعالية حوكمة الشركات، وانطلاقاً من نتائج هذه الدراسة يمكن فهم العديد من الآليات الاقتصادية التي تدعم هذه العلاقة وتبرز أهميتها.

أولاً، تتبنى الشركات التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) ممارسات تقارير مالية عالية الجودة تتوافق مع المعايير العالمية، مما يعزز من شفافية البيانات المالية ودقتها. هذا الشفافية تلعب دوراً محورياً في تحسين ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة، إذ تمكنهم من إجراء تقييمات دقيقة للمخاطر والعوائد. انخفاض عدم اليقين المالي يمكن أن يؤدي إلى تحسين تقييم الشركة في الأسواق، مما يخفض من تكلفة رأس المال ويزيد من قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. هذه الفوائد الاقتصادية تتجلى في تحسين السيولة السوقية وتوفير بيئة استثمارية مواتية، مما يدعم النمو الاقتصادي المستدام على نطاق أوسع.

ثانياً، يعكس تأثير النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية على فعالية حوكمة الشركات أهمية الهياكل المالية الداخلية القوية. وجود نظام محاسبي فعال يعني أن الشركات قادرة على إعداد تقارير مالية دقيقة وموثوقة، والتي بدورها تسهل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية من قبل الإدارة. هذه القرارات تشمل التخطيط المالي، إدارة المخاطر، وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية. من خلال تقليل الأخطاء المالية والحد من الفساد، يمكن للنظام المحاسبي الجيد أن يعزز من الكفاءة التشغيلية للشركة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي العام وزيادة الربحية.

ثالثاً، تلعب متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة دوراً حاسماً في ضمان الشفافية والمساءلة داخل الشركات. الشركات التي تتبنى ممارسات حوكمة رشيدة قادرة على وضع سياسات وإجراءات تحد من السلوكيات غير الأخلاقية وتحسن من أداء مجلس الإدارة. هذه الشركات تتميز باتخاذ قرارات مستنيرة ومدرسة تعزز من استدامتها المالية على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، يمكن لمبادئ الحوكمة الجيدة أن تساهم في تحسين إدارة المخاطر، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين سمعة الشركة في السوق. هذا يزيد من جاذبية الشركة للمستثمرين والمساهمين، مما يعزز من استقرار أسواق رأس المال ويزيد من القدرة التنافسية للشركات في الأسواق العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم الالتزام بمبادئ الحوكمة في تعزيز الثقة بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموظفين والعملاء والموردين. هذه الثقة المتزايدة يمكن أن تؤدي إلى تحسين العلاقات التجارية، وزيادة الولاء من قبل العملاء، وتعزيز القدرة على جذب والاحتفاظ بالموظفين الموهوبين. على المدى البعيد، تساهم هذه العوامل في تحسين الأداء المالي والاستدامة الاقتصادية للشركات، يمكن أيضاً للنظر في التأثيرات الإيجابية على الاقتصاد الكلي أن يكون مفيداً. تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الشركات يمكن أن يساهم في تحسين بيئة الأعمال العامة، مما يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويحفز النمو الاقتصادي. هذا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستويات المعيشة بفضل الفرص الوظيفية المتزايدة والنمو الاقتصادي المستدام.

في الختام، تظهر نتائج الدراسة بوضوح أن تحسين المعايير المحاسبية الدولية، وتعزيز النظام المحاسبي، والالتزام بمبادئ الحوكمة الفعالة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي كبير على فعالية حوكمة الشركات. هذه التأثيرات الاقتصادية تدعم الحاجة إلى تعزيز هذه المعايير والممارسات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين كفاءة الأسواق المالية. اعتماد هذه الممارسات يمكن أن

يؤدي إلى بيئة أعمال أكثر شفافية وموثوقية، مما يعزز من قدرة الشركات على جذب الاستثمارات وتحقيق أداء مالي قوي ومستدام، وبالتالي دعم الاستقرار الاقتصادي على نطاق أوسع.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع أهمية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في إرساء مبادئ حوكمة شركات في الجزائر حولنا إظهار المعلومات و البيانات المتوفرة التي تثبت لنا أهمية هذه المعايير في حوكمة الشركات .

: و قد توصلت الدراسة الى جملة من نتائج أهمها

-تعتبر المعايير المحاسبية الدولية المطبق في الشركات هي أساس الحوكمة

-تعتبر المعايير المحاسبية الدولية بمختلف أنواعها مدخلات لنظام المعلومات المحاسبية-

; تؤثر المعايير المحاسبية الدولية في اتخاذ القرارات أي أنه لا يوجد نموذج محدد للوصول إلى القرار

إن تصميم نظام المعلومات المحاسبي على أسس و مبادئ سليمة يسمح لهم بتوليد معلومات ذات مصداقية

; و معبرة عن وضعية الحقيقية و الملائمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب

يعتمد رسم مسار المستقبلي للشركة باعتماد على المعايير المحاسبية الدولية و هو الجوهر الرئيسي لمختلف

; الأنشطة و الوظائف الإدارية في الشركة

: و من ناحية الدراسة التطبيقية توصلنا إلى اهم النتائج و هي

موجب خلال فترة الدراسة وهذا يعني ان الشركات في حوكمتها بدون الاستعانة بمعايير المحاسبية الدولية

; الجزائر غير قادرة على استخداماتها بشكل صحيح بدون استعانا بها

; تعتبر معايير محاسبية الدولية كهزمة وصل بين الشركات في جزائر على سبيل حصر وليس على سبيل جمع

-كانت تلاقي شركات صعبة كبير في حسن التسيير و تواصل بينها البعض لكن بفضل المعايير محاسبية الدولية اصبح كل

شي سهل وواضح ;

-كانت تعاني الدولة الجزائرية صعوبات كبير في تعامل مع شركاتها وشركات الجانبية فا بفضل معايير المحاسبية

الدولية اصحبت تتعامل معها بكل سهولة

اختبار صحة الفرضيات :

- فيما يتعلق بالفرضية الأولى و التي تنص على أن تأثير المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) على فعالية حوكمة

الشركات ، فهي فرضية صحيحة , لأن حسب المعلومات المتوصل اليها فان معايير محاسبية هي أساس فاعلية

حوكمة الشركات

- أما الفرضية الثانية التي تنص على تأثير النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية على فعالية حوكمة الشركات عليها , فاذا

كانت المعلومات المأخوذة من نظام المعلومات المحاسبي غير صحيح فإنها تؤثر يكون بشكل عكسي

- الفرضية الثالثة و التي نصة تأثير متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة على فعالية حوكمة الشركات هي فرضية صحيحة ,
انحصر موضوع دراستنا حول أثر مساهمة تأثير المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) على فعالية حوكمة شركات في
جزائر ، و لهذا المجال يبقى مفتوح لكثير من الدراسات و الجوانب نقترح منها :

- يتم تحقيق أهداف التوحيد معايير محاسبية عبر العالم لي قضاء على التهرب الضريبي ;
 - أثر جودة المعايير المحاسبية في تحقيق الارباح مرجو من شركات ;
 - دور تأثير المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) على تجار الخارجية
- دراسة حال حول تأثير المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) في رفع من عائدات الضرائب ورسوم

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية :

I- الكتب :

1. سليمان، محمد مصطفى، (2006):، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، مصر
 2. محمد يوسف علي حسن ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار وائل للنشر ، عمان ، سنة 2001
- II- الاطروحات والرسائل الجامعية :

3. إيمان بن السراج ، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية ، أطروحة لنيل دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجزائر السنة الدراسية 2017/2018.
4. الطيب الوافي ، دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة لنيل دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة عباس فرحات سطيف الجزائر. السنة الدراسية 2011/2012.
5. محمد بوشوشة ، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة _الجزائر _ السنة الدراسية 2015/2016.
6. زوينة مخلخل ، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التجارة، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة _الجزائر_ السنة الدراسية 2019/20120.
7. عثمان مداحي ، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة – الجزائر _ السنة الدراسية 2008/2009.
8. سفيان بوفروعة ، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري – قسنطينة – الجزائر –

III- المجلات العلمية المحكمة :

9. جهاد صياح بني هاني ونادين محمد دركل دور جودة المعلومات في فاعلية عملية صنع القرار مجلة دورية نصف سنوية، المجل:7، العدد:14، صفحة 191-227، تاريخ النشر 2014-10-22 جامعة جدارا اربد الأردن
10. زوينة مخلخل ، دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بشركات المساهمة الجزائرية ، مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية رقم 14، العدد 03، سنة 2020، صفحة 261-280.

11. فريدة بوزمارن فعالية نظام المعلومات في عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد:13، العدد:1(2022)، صفحة 207-222، تاريخ النشر 15-03-2022.
12. عباس لحمر ، دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية ،مجلة دفاتر بودكس، العدد رقم 09 ، تاريخ النشر 30-06-2018 ،صفحة 155-175 .
13. عثمان مداحي ، أهمية و دور المعلومات في اتخاذ القرارات ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، العدد 13 تاريخ النشر 01-06-2018 صفحة 234-244 .
14. يمينة مقدم ، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية و دور الرقابة الداخلية للحد منها ، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي ، العدد 4: (2019) ،صفحة 176_197 ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير .
15. إسلام هلايلي ، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية ، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد:10، العدد:2(2019)، صفحة 373.390، تاريخ النشر 23-12-2019 .

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية :

16. Sihem Benyounes, le système d'information comptable un véritable outil de gestion de la performance , Renformies économiques et intégration en économie mondiale , 15/2013 , école supérieure de commerce , Alger.2013.
17. Tayeb Chabi , Impact de l'information comptable sur la prise de décision stratégique , revue des études humaines et sociale – A/ science économique et droit n°20 , p.3-13, Bejaia , Alger , juin 2018 .
18. Bia chaban, apports du systèmes d'information au management de l'entreprise cas de L'ENIM , pour l'obtention du diplôme de magister , management des entreprise , université tizi ouazou , alger , année universitaire 2016/2017 .
19. Menan nekkal (épouse Otmani) , Le rôle du système d'information dans le développement stratégique de l'entreprise , pour l'obtention du diplôme de magister , management ,stratège d'entreprise , oran , Alger , année universitaire 2013/2014 .
20. brahim Yahiaoui , contribution du système d'information a la prise de décision , pour l'obtention du diplôme de magister , science de gestion , gestion des entreprises , université de Bejaia , Alger , année universitaire 2015/2016 .

قائمة الملاحق

ملحق رقم 1: توزيع افراد العينة حسب العمر

عمر المستجيب					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 18 الى 22 سنة	2	4.0	4.0	4.0
	من 23 الى 27 سنة	16	32.0	32.0	36.0
	من 28 الى 32 سنة	8	16.0	16.0	52.0
	من 33 الى 38 سنة	5	10.0	10.0	62.0
	من 39 الى 44 سنة	13	26.0	26.0	88.0
	أكثر من 45 سنة	6	12.0	12.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

ملحق رقم 2: توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 05 سنوات	10	20.0	20.0	20.0
	من 6 الى 10 سنوات	11	22.0	22.0	42.0
	من 11 الى 15 سنة	12	24.0	24.0	66.0
	من 16 الى 20 سنة	8	16.0	16.0	82.0
	أكثر من 20 سنة	9	18.0	18.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

ملحق رقم 3: توزيع افراد العينة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	14	28.0	28.0	28.0
	ماستر	16	32.0	32.0	60.0
	ماجستير	8	16.0	16.0	76.0
	دكتوراه	12	24.0	24.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

ملحق رقم 4: توزيع افراد العينة حسب الشهادة المهنية

الشهادة المهنية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب معتمد	18	36.0	36.0	36.0
	محافظ حسابات	18	36.0	36.0	72.0
	خبير محاسب	6	12.0	12.0	84.0
	أخرى	8	16.0	16.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

قائمة الملاحق

ملحق رقم 5: توزيع افراد العينة حسب الجنس

		جنس المستجيب			
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	17	34.0	34.0	34.0
	انثى	33	66.0	66.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

ملحق رقم 6: قياس صدق المقياس لعناصر المحور الاول

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha ^a	N of Items
0.725	6

ملحق رقم 7: قياس صدق المقياس لعناصر المحور الثاني

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha ^a	N of Items
0.856	6

ملحق رقم 8: قياس صدق المقياس لعناصر المحور الثالث

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha ^a	N of Items
0.789	5

ملحق رقم 9: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المحور الاول

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، عمليات الانقفاضات وبيع حصص جوهريّة من أصول الشركة.	0.304	50	0.000	0.802	50	0.000
توزيع المسؤوليات بما يضمن تعزيز نوعية واستقلالية عمليات الإشراف وشفافية أحكامها لتشجيع الممارسات الأخلاقية المسؤولة للحوكمة	0.295	50	0.000	0.782	50	0.000
توفير معلومات عن المخاطر المتوقعة التي قد تضمناها تلك المعلومات، كالمخاطر الخاصة بالصناعة أو المناطق الجغرافية التي تعمل فيها الشركة،	0.284	50	0.000	0.814	50	0.000
إعداد ومراجعة المعلومات أسلوب ينفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية	0.237	50	0.000	0.825	50	0.000

a. Lilliefors Significance Correction

ملحق رقم 10: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المحور الأول

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
تساعد المعايير المحاسبية على تحقيق نوعية المعلومات المالية التي تخدم إدارة الشركة وكل الأطراف الأخرى ذات العلاقة	0.326	49	0.000	0.790	49	0.000
إن احترام الشركة لحقوق الأطراف أصحاب المصالح يزيد من ثقة هذه الأطراف بأن الشركة تعكس في تقاريرها المالية الوضع المالي الحقيقي للشركة	0.303	49	0.000	0.762	49	0.000
إن الإفصاح الكامل وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة بالشركة يزيد من ثقة وقابلية مقارنة للمعلومات	0.275	49	0.000	0.827	49	0.000
أن الفصل بين الوظائف والإفصاح عن أي تعارض في المصالح بين أعضاء على الإدارة والشركة يزيد من ثقة المستخدمين بنزاهة حسابات الشركة وأدائه	0.288	49	0.000	0.787	49	0.000
إقرار إجراءات تضمن حظر استخدام أو الإفصاح على معلومات النظام المحاسبي إلا لـ 5 أفراد المصرح لهم	0.287	49	0.000	0.802	49	0.000
أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة الرقابة على النظام المحاسبي	0.226	49	0.000	0.835	49	0.000
a. Lilliefors Significance Correction						

ملحق رقم 11: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات المحور الثالث

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
تحديث النظام المحاسبي الحالي مع التطورات المحاسبية الدولية والإصدارات IFRS الجديدة المعايير الإبلاغ المالي الدولية	0.337	50	0.000	0.669	50	0.000
وجود قوانين وتشريعات تدعم نظام حوكمة الشركات والعمل على التكوين شتم والتعريف بمبادئ الحوكمة وممارساتها الميدانية	0.291	50	0.000	0.829	50	0.000
الإعداد والإفصاح عن القوائم المالية طبقاً للنظام المحاسبي المالي لزيادة الثقة في المعلومات المالية	0.304	50	0.000	0.771	50	0.000
a. Lilliefors Significance Correction						

ملحق رقم 12: مقارنة المتوسطات لمتغيرات المحور الاول

قائمة الملاحق

Report						
	توفير معلومات عن المخاطر المتوقعة التي قد تضمنها تلك المعلومات، كالمخاطر الخاصة بالصناعة أو المناطق الجغرافية التي تعمل فيها الشركة	إعداد ومراجعة المعلومات أسلوب بنفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية	توفير معلومات عن المخاطر المتوقعة التي قد تضمنها تلك المعلومات، كالمخاطر الخاصة بالصناعة أو المناطق الجغرافية التي تعمل فيها الشركة	توزيع المعلومات بما يضمن تعزيز نوعية واستقلالية عمليات الإشراف وشفافية أحكامها لتشجيع الممارسات الأخلاقية المسؤولة للحوكمة	الإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، عمليات الانقضاءات وبيع حصص جوهريّة من أصول الشركة.	
Mean	4.2200	3.9000	3.9400	4.0000	4.0600	3.9400
Std. Deviation	0.58169	1.07381	0.99816	0.96890	0.95640	0.97750
N	50	50	50	50	50	50

ملحق رقم 13: مقارنة المتوسطات لمتغيرات المحور الثاني

Report						
	ان تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة الرقابة على النظام المحاسبي	إقرار إجراءات تضمن حظر استخدام أو الاطلاع على معلومات النظام المحاسبي إلا لـ 5 أفراد المصرح لهم	ان الفصل بين الوظائف والإفصاح عن أي تعارض في المصالح بين أعضاء على الإدارة والشركة يزيد من ثقة المستخدمين بنزاهة حسابات الشركة وأدائه	إن الإفصاح الكامل وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة بالشركة يزيد من ثقة وقابلية مقارنة للمعلومات	إن احترام الشركة لحقوق الأطراف أصحاب المصالح يزيد من ثقة هذه الأطراف بأن الشركة تعكس في تقاريرها المالية الوضع المالي الحقيقي للشركة	تساعد المعايير المحاسبية على تحقيق نوعية المعلومات المالية التي تخدم إدارة الشركة وكل الأطراف الأخرى ذات العلاقة
Mean	3.8600	4.1000	4.1600	3.9000	4.1224	3.9800
Std. Deviation	1.06924	0.81441	0.81716	0.99488	0.90445	0.86873
N	50	50	50	50	50	50

ملحق رقم 14: مقارنة المتوسطات لمتغيرات المحور الثالث

Report					
	في رأيك هل تضمن هذه العناصر تطبيق حوكمة الشركات ؟	الإعداد والإفصاح عن القوائم المالية طبقا للنظام المحاسبي. المالي لزيادة الثقة في المعلومات المالية	وجود قوانين وتشريعات تدعم نظام حوكمة الشركات والعمل على التكوين شتم والتعريف بمبادئ الحوكمة وممارساتها. الميدانية	تحديث النظام المحامي الحالي مع التطورات المحاسبية الدولية والإصدارات IFRS الجديدة المعايير الإبلاغ المالي الدولية	في رأيك هل الاهتمام بالعناصر التالية يسمح بإرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر ؟
Mean	3.9000	4.0400	3.8200	4.3400	3.9800
Std. Deviation	1.09265	0.98892	1.00387	0.59281	0.99980
N	50	50	50	50	50

ملحق رقم 15: اختبار تحليل التباين

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.024	3	0.675	2247220.225	.000 ^b
	Residual	0.000	46	0.000		
	Total	2.024	49			
a. Dependent Variable: فعالية حوكمة الشركات						
b. Predictors: (Constant), المعايير المحاسبية, المعايير المحاسبية, النظام المحاسبي, متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة,						

ملحق رقم 16: اختبار الفرضية الاولى

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	3.343	0.290		11.508
	المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS)	0.170	0.073	0.319	2.332
a. Dependent Variable: فعالية حوكمة الشركات					

ملحق رقم 17: اختبار الفرضية الثانية

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	2.405	0.222		10.811
	النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية	0.401	0.055	0.724	7.278
a. Dependent Variable: فعالية حوكمة الشركات					

ملحق رقم 18: اختبار الفرضية الثالثة

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	3.190	0.251		12.714
	متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة	0.203	0.061	0.431	3.313
a. Dependent Variable: فعالية حوكمة الشركات					

مركز الجامعي شيخ امود ايليزي

المذكرة أهمية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية

ifrs/ias في إرساء مبادئ حوكمة شركات في الجزائر

من اعداد طالبين

علي صغيري

مسعود بشنب

بعد التحية والسلام في إطار القيام بحث استكمالا لنيل شهادة مستر في العلوم التجارية، التخصص محاسبة، حول علاقة

أهمية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية ifrs/ias في إرساء مبادئ حوكمة شركات في الجزائر

المحاسبية نرجو منكم مساعدتنا في المجاز هذا البحث العلمي من خلال الإجابة على أسئلة الاستمارة بتأني بعد قراءتها بشكل

جيد و التي أعدت خصيصا الأغراض البحث العلمي وأنها لن تستخدم للأغراض الشخصية، وشكرا مسبقا على

تعاونكم

العمر..... الخبرة:..... التخصص:.....

الدرجة العلمية: لسانس : ماستر: ماجستير: الدكتور:

3-الشهادة المهنية: محاسب معتمد محافظ حسابات خبير محاسب أخرى حدد

في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات ISA/IFRS المحور الأول : دور المعايير محاسبية الدولي

الرقم	ifrs/ias اريك هل معايير في	موافق	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق
	تعمل على تدعيم حقوق المساهمون وأصحاب المصالح والمساواة بينهم من خلال تدعيم العناصر التالية ؟	جدا				اطلاقا

قائمة الملاحق

					01	وقع المعلومات المتعلقة بسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقديم الأسهم الأعضاء على الإدارة كمره من مكافأهم وهم إذا كانت لهم أي مصلحة المس الشركة.
					02	الإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، عمليات الانتفاضات، وبيع حصص جوهريه من أصول الشركة.
					03	توزيع المسؤوليات بما يضمن تعزيز نوعية واستقلالية عمليات الإشراف وشفافية أحكامها. لتشجيع الممارسات الأخلاقية المسئولة للحوكمة بتوفير جودة المعلومات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية.
					04	وفير معلومات عن المخاطر المتوقعة التي قد تضمنها تلك المعلومات، كالمخاطر الخاصة بالصناعة أو المناطق الجغرافية التي تعمل فيها الشركة، مخاطر الأسواق المالية والمخاطر المتصلة بالالتزامات
					05	إعداد ومراجعة المعلومات بأسلوب ينفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية
					06	توفير معلومات عن المخاطر المتوقعة التي قد تضمنها تلك المعلومات، كالمخاطر

قائمة الملاحق

					الخاصة بالصناعة أو المناطق الجغرافية التي تعمل فيها الشركة، مخاطر الأسواق المالية والمخاطر المتصلة بالالتزامات
--	--	--	--	--	--

المحور الثاني: علاقة النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية بحوكمة الشركات

الرقم	في رأيك علاقة النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية بحوكمة الشركات	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق اطلاقا
01	تساعد المعايير المحاسبية على التحقيق نوعية المعلومات المالية التي تخدم إدارة الشركة وكل الأطراف الأخرى ذات العلاقة في الرقابة والتخطيط والتخاذ القرارات التي تمكنهم من تحقيق مصالحهم.					
02	إن احترام الشركة الحقوق الأطراف أصحاب المصالح يزيد من ثقة هذه الأطراف بأن الشركة تعكس في تقاريرها المالية الوضع المالي الحقيقي للشركة					
03	إن الإفصاح الكامل وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة بالشركة يزيد من ثقة وقابلية مقارنة للمعلومات واعتماديتها من قبل الأطراف أصحاب المصالح.					
04	ن الفصل بين الوظائف والإفصاح عن أي تعارض في المصالح بين أعضاء على الإدارة والشركة يزيد من ثقة المستخدمين بنزاهة حسابات الشركة وأدائها.					
05	إقرار إجراءات تضمن حظر استخدام أو الاطلاع على معلومات النظام المحاسبي إلا 5 للأفراد المصرح لهم وقيام لجنة المراجعة الداخلية بمراجعة النظام المحاسبي يزيد من موثوقية واعتمادية هذه المعلومات.					
06	ن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة الرقابة على النظام المحاسبي					

المحور الثالث: متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

الرقم	رايك متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر				
01	في رأيك هل الاهتمام بالعناصر التالية يسمح بإرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر ؟				
02	تحديث النظام المحامي الحالي مع التطورات المحاسبية الدولية والإصدارات الجديدة المعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS				
03	وجود قوانين وتشريعات تدعم نظام حوكمة الشركات والعمل على التكوين شتم والتعريف بمبادئ الحوكمة وممارستها الميدانية.				
04	لإعداد والإفصاح عن القوائم المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي لزيادة الثقة في المعلومات المالية.				
05	في رأيك هل تضمن هذه العناصر تطبيق حوكمة الشركات ؟				